التفاوض وموقعه في إطار استراتيجيات مكافحة الإرهاب
دراسة حالة للتفاوض الأمريكي مع طالبان

د. مروة حامد البدري *

مستخلص

تعرف المجموعات الإرهابية بشكل عام بأنها تلك المجموعات التي تقوم بتنفيذ أعمال إرهابية بحيث أن أفعال تلك المجموعات ينظر إليها على أنها حملات إرهابية، غير أن المجموعات الإرهابية في الوقت الحالي تقوم بتوظيف تكتيكات بخلاف التكتيكات الإرهابية حيث تستخدم تكتيكات حرب العصابات وتستخدم كذلك استراتيجيات تجمع بين الوسائل السياسية والوسائل العنيفة والأكثر من ذلك أن هذه الأفعال للعنف السياسي تشكل في الغالب جزء من صراع أوسع مثل الحرب الأهلية أو التمرد، وهذا يعني أن المجموعات الإرهابية أصبح تعريفها أكثر شمولاً بحيث أنها لم تعد تعرف بأنها تلك التي تستخدم العنف ضد المدنيين وحسب، ولكنها تلك التي توظف العنف بشكل شامل وضد أهداف متنوعة لتحقيق ما ترغبه من أهداف وبالذات ما يتعلق بتنازل الحكومات التي تقوم تلك المجموعات بالعمل ضدها.

كلمات مفتاحية: طالبان – الحركات الارهابية – التفاوض – مكافحة الارهاب

Astract:

Terrorist groups are generally defined as those groups that carry out terrorist acts so that the actions of these groups are seen as terrorist campaigns, but the terrorist groups at present employ tactics other than terrorist tactics where they use guerrilla tactics and also use strategies that combine political means and violent means. Moreover, these acts of political violence often form part of a broader conflict such as civil war or insurgency, meaning that terrorist groups have become more broadly defined as they are no longer defined as those that use violence against civilians, but that they employ Violence in a comprehensive manner and against various goals to achieve the desired goals, especially with regard to the concession of governments against which these groups are working.

Key Words: **Taliban - terrorist movements - negotiation - combating terrorism**

* استاذ العلوم السياسية – جامعة حلوان.

Email: marwamrtyu@yahoo.com

مقدمة:

تعرف المجموعات الإرهابية بشكل عام بأنها تلك المجموعات التي تقوم بتنفيذ أعمال إرهابية بحيث أن أفعال تلك المجموعات ينظر إليها على أنها حملات إرهابية، غير أن المجموعات الإرهابية في الوقت الحالي تقوم بتوظيف تكتيكات بخلاف التكتيكات الإرهابية حيث تستخدم تكتيكات حرب العصابات وتستخدم كذلك استراتيجيات تجمع بين الوسائل السياسية والوسائل العنيفة والأكثر من ذلك أن هذه الأفعال للعنف السياسي تشكل في الغالب جزء من صراع أوسع مثل الحرب الأهلية أو التمرد، وهذا يعني أن المجموعات الإرهابية أصبح تعريفها أكثر شمولاً بحيث أنها لم تعد تعرف بأنها تلك التي تستخدم العنف ضد المدنيين وحسب، ولكنها تلك التي توظف العنف بشكل شامل وضد أهداف متنوعة لتحقيق ما ترغبه من أهداف وبالذات ما يتعلق بتنازل الحكومات التي تقوم تلك المجموعات بالعمل ضدها.

وبناء على ذلك تعددت التعريفات للمجموعات الإرهابية في الأدبيات المتعلقة بتلك المجموعات فهناك تعريفات ترى أن الأصل هو أن المجموعة الإرهابية تستخدم العنف ضد المدنيين ولكنها بعد ذلك تقوم بتطوير ذاتها بحيث تقوم بتطوير استراتيجيات لحرب العصابات والتمرد ومن ذلك تحليل **Kurth Cronin** التي ترى أن أحد مسارات انتهاء المجموعات الإرهابية هو تحولها من الإرهاب الى استخدام أشكال أخرى من العنف ومنها حرب العصابات والتمرد بحيث أن المجموعات الإرهابية في هذه الحالة يتضمن تعريفها عدة مؤشرات، بينما يوجد اتجاه آخر لتعريف المجموعات الإرهابية يرى أن الأصل هو أن تلك المجموعة هي مجموعة متمردة بينما تقوم بتوظيف الإرهاب كتكتيك في إطار هذا التمرد.

وأيا كان هذا التعدد في التعريفات وتوجهاتها فإن ما يمكن استنتاجه منها هو أن المجموعات الإرهابية هي مجموعات توظف العديد من أشكال العنف ضد أهداف متنوعة كما أنها تحظى بقدر من التأييد الشعبي في الوقت الحالي وهو ما يمكن أن تسميه بالموارد الإجتماعية لهذه المجموعات ولديها قدرات عسكرية مهمة للقيام بحرب العصابات والتكيف على الأرض.

وينقلنا هذا إلى جزء مهم هو أن تعدد مؤشرات تعريف الجماعات الإرهابية يعني ضرورة تعدد الإستراتيجيات التي تستخدم لإنهاء تلك المجموعات ومن خلال أدبيات مكافحة الإرهاب فإن استراتيجيات نهاية المجموعات الإرهابية منها استراتيجية القبض على أو قتل القادة، استراتيجية التفاوض مع المجموعة أو دخول في إطار عملية سياسية، استراتيجية فقدانها للتأييد الشعبي، استراتيجية هزيمة المجموعة من خلال "القوة الغاشمة" أو ما يمكن تسميته باستراتيجية القمع، استراتيجية تحول المجموعات الإرهابية إلى أشكال أخرى من العنف أو ما يسمى بإعادة توجيه أهداف المجموعة إلى

التمرد والحرب الأهلية وهذا يعني الحاجة إلى استراتيجيات أخرى لمكافحة هذه المجموعات الإرهابية.

إن الإستراتيجيات إنهاء المجموعات الإرهابية استراتيجية التفاوض مع تلك المجموعات وعلى الرغم من شيوع الفكرة المتعلقة بأنه لا تفاوض مع الإرهابيين إلا أن بعض التحليلات والأدبيات أشارت إلى أن التفاوض هو عبارة عن استجابة تكتيكية لإرهاب وهي كغيرها من الاستجابات تهدف إلى إنهاء الحملات الإرهابية، وهناك تحليلات أشارت أن التفاوض هو تكتيك مخابراتي يهدف إلى جمع المعلومات عن المجموعة الإرهابية بينما هناك تحليلات أخرى أشارت إلى أن التفاوض هو أداة استراتيجية قوية لإدارة العنف وتمزيق المعارضة وكذلك تسهيل تراجع المجموعة الإرهابية وتدهورها على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار قدم دارسي التفاوض الدولي كاستراتيجية لمكافحة الإرهاب عدة ضوابط حتى يكون هذا التفاوض مثمرًا ويصل إلى الهدف المطلوب منه وهو تهميش المجموعات الإرهابية.

وبالتالي فإن التفاوض الأمريكي مع طالبان لابد وأن يفهم في هذا السياق السابق وهو أنه يمثل استراتيجية ضمن استراتيجيات مكافحة الإرهاب تهدف على المدى الطويل إلى اختبار هذه المجموعات ديمقراطيًا وتهدف في النهاية إلى تهميشها أو تحويلها إلى جزء او طرف ضمن أطراف متعددة في العملية السياسية.

فطالبان هي مجموعة إرهابية سعت إلى استخدام العنف ضد المدنيين لتحقيق أهدافها السياسية وهي بالتالي ينطبق عليها مؤشرات تعريف المجموعات الإرهابية والتي تقترب من تحليل فئة الفاعلين من غير الدول والتي تستخدم العنف، فهي تمتلك موارد اجتماعية تتمثل في التأييد الشعبي وكذلك قوة عسكرية تستخدمها في إطار حرب العصابات كما أنها توجه جزء كبير من ضرباتها تجاه المدنيين.

وبناء على ذلك فإن هذه الحركة الإرهابية وبعد عودتها التدريجية عام ٢٠٠٦ أصبحت مجالاً لاستخدام العديد من استراتيجيات مكافحة الإرهاب في مواجهتها بما في ذلك التفاوض. وبالتالي فإن هذا يوجهنا إلى التساؤل عن كيف كانت عودة طالبان وامتلاكها لموارد معينة سببًا في التوجه الأمريكي إلى التفاوض معها وهل من المتوقع أن يكون التفاوض هو استراتيجية لإدارة العنف من جانب الحركة أم لإدخالها في العملية السياسية أم لتهميشها على المدى الطويل.

عناصر البحث

موضوع البحث وحدوده

يدرس البحث جانبيين أساسيين أحدهما نظري والآخر أميريقي من خلال التطبيق على حركة طالبان باعتبارها مجموعة إرهابية إذ أن الجانب النظري يدور حول تعريف المجموعات الإرهابية والمؤشرات المختلفة لهذا التعريف والفارق بين تعريف المجموعة

الإرهابية والفاعل من غير الدولة والذي يوظف العنف وفي هذا الإطار النظري أيضًا يتم الحديث عن الاستراتيجيات المختلفة لمكافحة الإرهاب مع التركيز على التفاوض باعتباره ضمن هذه الاستراتيجيات والتي تهدف في النهاية إلى نهاية الحملة الإرهابية أو إدارة العنف أو تضمين المجموعة الإرهابية ضمن العملية السياسية، وفي هذا الإطار يتم تحليل الجدليات المختلفة حول استراتيجية التفاوض وهل يجب أن يكون هناك تفاوض مع الإرهابيين أم لا والحجج المختلفة في هذا الإطار ثم ماهية الضوابط التي يجب أن تكون موجودة من أجل تحقيق الحكومة لمكاسب حقيقية من وراء التفاوض.

أما الجانب التطبيقي فهو المتعلق بدراسة حركة طالبان ومدى انطباق مؤشرات الجماعات الإرهابية عليها ثم الاستراتيجيات الأمريكية للتعامل معها وصولاً إلى التفاوض ومراحل التوجه الأمريكي للتفاوض مع طالبان والتوقعات بنجاح هذا التفاوض من عدمه ويتم استنباط هذه التوقعات من خلال مدى توافق العملية التفاوضية مع طالبان مع الضوابط التي حددتها الأدبيات المختلفة لتحقيق مكاسب من خلال التفاوض تتمثل في إدارة العنف وإدخال المجموعة كطرف ضمن العملية السياسية ثم إنهاء الحملة الإرهابية في النهاية.

وتتمثل الحدود الزمنية لموضوع الدراسة في الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠٢٠ حيث أن العام ٢٠٠٦ هو العام الذي استعادت فيه طالبان قوتها واستطاعت العودة بشكل جديد من خلال امتلاكها لمؤشرات الجماعة الإرهابية في الوقت الحالي ووصولًا إلى عام ٢٠٢٠ وهو العام الذي بدأ فيه التحرك لعقد اتفاق أمريكي مع طالبان ومن ثم التحرك لعقد اتفاق بين طالبان والحكومة الأفغانية وذلك حتى تكون طالبان جزءًا من العملية السياسية أو طرف من أطرافها.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:-

١) التعرف على تعريف الجماعات الإرهابية والتكتيكات المختلفة التي توظفها.
٢) دراسة وتحليل الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدم لمكافحة الإرهاب.
٣) دراسة موقع التفاوض في إطار هذه الاستراتيجيات وماهية أهدافه الأساسية.
٤) دراسة الضوابط التي يجب أن يتضمنها التفاوض مع المجموعة الإرهابية حتى يتم جني ثماره.
٥) دراسة حركة طالبان ومدى انطباق تعريف الجماعات الإرهابية عليها.
٦) دراسة الاستراتيجيات الأمريكية المختلفة للتعامل مع طالبان وكيف تم التحول إلى استراتيجية التفاوض معها.
٧) دراسة مدى التزام مسار التفاوض الأمريكي بالضوابط المحددة لاستراتيجية التفاوض حتى تكون في النهاية سببًا فعلياً في انهاء العنف أو إدارته أو إدخال الحركة ضمن العملية السياسية.

إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في معرفة كيف مثلت طالبان حركة إرهابية ومدى انطباق مؤشرات تعريف الحركة الإرهابية عليها وكيف تطورت الإستراتيجيات الأمريكية للقضاء عليها أو للتعامل معها بحيث وصلت إلى استراتيجية التفاوض وهل التفاوض يعني في النهاية تهميش الحركة واختبار قابليتها للديمقراطية.

السؤال المحور للدراسة والتساؤلات الفرعية

يتمثل السؤال المحوري للدراسة في هل التفاوض الأمريكي مع طالبان هو ضمن استراتيجيات مكافحتها كحركة إرهابية وما هي أهدافه الأساسية؟.

الأسئلة الفرعية:-

١) ما هو تعريف الجماعات الإرهابية وما هي مؤشرات هذا التعريف؟
٢) ما هي استراتيجيات مكافحة الإرهاب وما موقع استراتيجية التفاوض في إطارها؟
٣) هل التفاوض مع الجماعة الإرهابية أمر غير مقبول وما هي مبرراته وما هي أهدافه؟
٤) ما هي الضوابط التي ينبغي أن يتم الالتزام بها في التفاوض مع المجموعات الإرهابية من أجل تحقيق مكاسب من هذا التفاوض.
٥) ما مدى انطباق مؤشرات تعريف المجموعة الإرهابية على طالبان وما هي خصائصها.
٦) ما هي إستراتيجيات الإدارات الأمريكية المختلفة للتعامل مع طالبان والقضاء عليها.
٧) كيف تطورت تلك الاستراتيجيات إلى استراتيجيات التفاوض وما هو موقف كل من إدارة أوباما وترامب من التفاوض؟
٨) هل هناك إطار معين للتفاوض مع طالبان بحيث يتوقع منه نجاح التفاوض في وقف العنف ودخول الحركة كجزء من العملية السياسية؟
٩) ما هي التوقعات المختلفة لعملية التفاوض وأثرها على مستقبل طالبان ومصيرها؟

فرضية البحث:

تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث في أن التفاوض مع طالبان يهدف في النهاية إلى إنهاء الحملة الإرهابية ومن ثم فهو ضمن استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتي تعني في النهاية انهاء الحملة الإرهابية للحركة.

منهج الدراسة:-

تقوم الدراسة باستخدام منهج النظم في التحليل حيث تقوم بتحليل المدخلات التي أدت إلى التوجه الأمريكي للتفاوض مع حركة طالبان وهي تلك المتعلقة بخصائص

الحركة وامتلاكها مؤشرات تعريف الجماعات الإرهابية ثم تدرس بعد ذلك عملية التحويل وهي تلك المتمثلة في عملية التفاوض نفسها والمراحل التي مرت بها وما تم التوصل إليه من اتفاق أما المخرجات فهي التي تتمثل في النتائج وهي عبارة عن التوقعات بشأن مدى نجاح التسوية السياسية الشاملة في أفغانستان حيث أن تلك التسوية تمر بمعوقات معينة بحيث أن الإلتزام بأسس معينة حددتها نظرية التفاوض والمتعلقة بالتفاوض مع الإرهابيين يمكن أن تؤدي إلى نجاح التفاوض وجنى ثماره المتعلقة بإدارة العنف وإدخال المجموعة الإرهابية ضمن العملية السياسية. حيث أن التفاوض في هذه الحالة يمثل اختبار للديمقراطية لدى المجموعة الإرهابية إذ يؤدي فشلها في هذا الاختبار إلى خسائر كبيرة في مصداقيتها وفي مصداقية عدالة قضاياها وقدرتها الترويجية لأفكارها ومدى تأييدها الشعبي.

وبناءٍ على ما سبق يتم تقسيم الدراسة كالتالي:-

أولاً: تعريف الجماعة الإرهابية والاستراتيجيات المختلفة لمكافحة الإرهاب وموقع التفاوض في إطارها.

حيث أن ذلك يمثل الإطار النظري للدراسة وفيه يتم تعريف الجماعات الإرهابية والتوجهات المختلفة في هذا التعريف ثم بعد ذلك يتم تناول الإستراتيجيات المختلفة لمكافحة الإرهاب كما قدمتها الأدبيات المختلفة والتركيز على التفاوض مع المجموعة الإرهابية باعتباره أحد هذه الاستراتيجيات وما هي المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال التفاوض وكيف يجب أن يتم التفاوض حتى يتم جني ثماره.

ثانياً: طالبان كحركة إرهابية والتفاوض الامريكي معها

حيث يتم تناول خصائص حركة طالبان ومدى انطباق مؤشرات تعريف الجماعات الإرهابية عليها وكذلك الاستراتيجيات المختلفة للتعامل معها من جانب الإدارات الأمريكية وصولاً إلى التفاوض والاتفاق الذي تم التوصل إليه.

ثالثاً: الصعوبات في طريق التسوية السياسية الشاملة في أفغانستان وكيفية تكييفها وفقا لمتطلبات نجاح التفاوض كاستراتيجية لإدارة العنف ولدخول الحركة العملية السياسية باعتبارها جزء منها.

النتائج والتوقعات

أولاً: تعريف الجماعة الإرهابية والاستراتيجيات المختلفة لمكافحة الإرهاب وموقع التفاوض في إطارها:

يقوم هذا الإطار النظري على دعامتين أساسيتين الأولى البناء على مفهوم الجماعة الإرهابية والثانية هي عبارة عن البناء على نظرية التفاوض حيث أن التفاوض في هذا الإطار هو عبارة عن واحدة من الاستراتيجيات المختلفة لمكافحة الإرهاب:-

وعلى ذلك يتم تقسيم هذا الجزء إلى عنصرين رئيسيين هما:-

١) تعريف الجماعات الإرهابية والمؤشرات المختلفة لهذا التعريف.
٢) استراتيجيات مكافحة الإرهاب وموقع التفاوض في إطارها والاسس التي يجب أن يقوم عليها كاستراتيجية لمكافحة الإرهاب.

١)تعريف الجماعات الإرهابية والمؤشرات المختلفة لهذا التعريف:-

تعرف الجماعات الإرهابية بأنها تلك التي توظف حملات منظمة للعنف ضد أهداف مدنية من أجل التأثير في الجمهور الأوسع والهدف الأساسي لهذا النوع من العنف هو إجبار الحكومة على تقديم تنازلات إلى أن تصل إلى حالة الهزيمة الكاملة. وهذا يعني أن استهداف المدنيين هو السمة المميزة للحركات الإرهابية[١].

غير أن استهداف أهداف مدنية هو ملمح عام حيث أن أغلبية الجماعات المتمردة تستهدف مدنيين وذلك لإدارة أو إجبار المدنيين على التعاون أو ردعهم لمنع تقديم مساعدات للمعارضين، ومن ثمّ فإن العنف ضد المدنيين هو معيار واسع جدًا للتفرقة بين المجموعات الإرهابية وغيرها مما يسميه Waltery Kydd بالتخويف، كذلك فإن استخدام العنف ضد المدنيين من أجل معاقبة أو منع التعاون مع الجانب الآخر ليس هو الشيء الذي يفكر فيه الأفراد عندما يفكرون في الإرهاب[٢].

وبالتالي فإنه إذا كان من ضمن الملامح الأساسية لتعريف المجموعات الإرهابية لاستهداف المدنيين فإن الملمح الأساسي الآخر الذي يميز المجموعات الإرهابية عن غيرها من المجموعات هو أن يكون الهدف الأساسي للعنف هو التأثير عن طريق إرسال رسائل سياسية للجمهور الأوسع بحيث أن التأثير لا يستهدف الضحايا أنفسهم وفي هذا الإطار ذهبت Stanon إلى أن العنف يستخدم لإجبار الطرف المعارض للقيام بعمل مطلوب مثل الموافقة على التفاوض أو التخفيض من أهداف الحرب أو الاستسلام وبالتالي فإن المجموعات الإرهابية التي تستهدف المدنيين لا تستخدم العنف للتأثير في المدنيين أنفسهم (كحال المجموعات المتمردة الأخرى). ولكن من أجل إجبار الطرف المعارض على تقديم تنازلات، وفي هذا الإطار توجد استراتيجيات تسميها Stanon باستراتيجيات عدم الاستقرار وهذه تشبه الإرهاب حيث أنها تشمل الهجمات ضد المدنيين من أجل زعزعة الاستقرار في الدولة وإجبار الناس على الهروب من خلال إرهاب السكان[٣].

وفي هذا الإطار فإن هذا التحليل السابق يرى أن توظيف الإرهاب يتم في إطار صراع أوسع وهو الحرب الأهلية أو التمرد ومن ثمّ فإنه يرى أن الإرهاب يستخدم كتكتيك أو استراتيجية في إطار التمرد أو الحرب الأهلية ومن ثم فإن الأصل وفقًا لهذا التحليل هو التمرد أو الصراع أو الحرب الأهلية أما الإرهاب فقد يستخدم أو لا يستخدم من جانب الجماعات المتمردة.

غير أن هناك تحليل آخر يرى أن الأصل هو وجود مجموعات إرهابية وأن هذه المجموعات تستخدم تكتيكات أخرى بخلاف التكتيكيات الإرهابية مثل حرب العصابات كذلك فإن استراتيجيتها تجمع بين وسائل سياسية ووسائل عنيفة(٤).

وهنا نجد أن المجموعات الإرهابية من الممكن أن تستخدم مجال واسع من الأدوات الثقافية كما أنها من الممكن أن تستخدم أشكال من العنف السياسي بخلاف الإرهاب كما أنها من الممكن أن تستخدم العنف بشكل عشوائي أو بشكل غير ممنهج، كما أن هذه المجموعات تركز على القيام بالحروب والتمرد، كذلك فإن من النادر جدًا بالنسبة للجماعات الإرهابية في الوقت الحالي أن تستخدم العنف ضد المدنيين فقط ولكن معظم تلك الجماعات توجه هجماتها ضد مدنيين وضد الحكومات والبوليس أو الأهداف العسكرية بشكل عام أو ما يسمى بتكتيكات حرب العصابات(٥).

وعلى الرغم من هذا الطابع العنيف للجماعات الإرهابية إلا أنها غالباً ما يكون لها موارد اجتماعية معينة وهي المتمثلة في التأييد الشعبي إذ أن الجماعات الإرهابية بتعريفها التقليدي لا تمتلك هذا التأييد الشعبي، كذلك فإنها تتلقى الكثير من الدعم المادي والمالي وهذا يعني أنها تمتلك موارد مادية وموارد اجتماعية اضافة إلى امتلاكها وإدارتها لأقاليم معينة وفي هذا فإن تعريف المجموعة الإرهابية في الوقت الحالي يقترب بشكل كبير من تعريف الفاعل من غير الدولة الذي يستخدم العنف فهو عبارة عن جماعة منظمة ذات بنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة ونستخدم القوة لتحقيق أهدافها(٦).

كما أشار عدد آخر من المحللين إلى أن الفاعل من غير الدولة وعلى الأخص العنيف يمتلك مقومات محددة تتمثل في(٧):-

١) الإقليم:- حيث أن إدارة اقليم معين هو أحد مقومات نجاح الفاعل من غير الدولة حيث أنه إذا لم يتمكن الفاعل من غير الدولة من إدارة إقليم داخل الدولة فسيكون ذلك دافعًا له للعمل خارج حدودها.

٢) الهوية والموارد:- ويقصد بها الموارد المادية مثل امتلاك الأسلحة والمال ووسائل معينة وكذلك إمكانية امتلاك الفاعل أو تقديمه لخدمات معينة، كذلك إمكانية قيام الفاعل بخلق هويات فردية وجماعية ويعني ذلك وضع القيم والقواعد وأنماط السلوك.

٣) العلاقة بالمجتمع الأوسع حيث القدرة على إدارة السكان المحليين وتنظيمهم.

وبالتالي فإن مؤشرات تعريف الفاعل من غير الدولة تقترب بشكل كبير من مؤشرات تعريف الجماعة الإرهابية فالجماعة الإرهابية لديها قدرات عسكرية وقدرات مادية واجتماعية وكذلك قدرات متعلقة بالإقليم أو إدارة الإقليم غير أن الفارق بين الجماعة الإرهابية والفاعل من غير الدولة هو أن تلك الجماعة تفتقد في كثير من الأحيان لتلك الموارد التي يمتلكها الفاعل من غير الدولة ومن ثمّ يغلب عليها توظيف التكتيكات

الإرهابية وهي توجيه العنف ضد المدنيين من أجل تحقيق أهدافها وبالتالي يمكن القول أن هناك مؤشرات معينة لتعريف المجموعات الإرهابية وهي:

١- استهداف المدنيين.
٢- استهداف العنف فوق مستوى معين.
٣- رغبة الإرهابيين في نشر الخوف بين الجمهور.
٤- محاولة التأثير في الجمهور الاوسع.
٥- قيام تلك المجموعات باستخدام أشكال مختلفة من العنف مثل التمرد وحرب العصابات واستهداف أهداف عسكرية.
٦- امتلاك قدرات عسكرية للقيام بالتمرد وحرب العصابات
٧- إمكانية إدارة هذه الجماعات لأقاليم معينة.
٨- الحصول على التأييد الشعبي وعلى الموارد الإجتماعية المرتبطة بهذا التأييد.

وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن مؤشرات محددة لتعريف المجموعات الإرهابية وهي:-

١) امتلاك قدرات عسكرية وتوجيهها ضد أهداف مدنية وعسكرية.
٢) امتلاك موارد اجتماعية في بعض الأحيان وهي التي تتمثل في الحصول على تأييد السكان المحليين.
٣) علاقة تلك المجموعة بشبكات أخرى من المجموعات الإرهابية للتجنيد والتمويل والتنفيذ لعملياتها ضد المدنيين.

٢)استراتيجيات مكافحة الإرهاب وموقع التفاوض في إطارها والأسس التي يجب أن يقوم عليها كاستراتيجية مكافحة الإرهاب:-

توجد عدة استراتيجيات لمكافحة الإرهاب ويمكن تحديدها في:-

أ) استراتيجية التخلص من رأس المجموعة

وهذه الاستراتيجية تعني التخلص من قيادات المجموعة الإرهابية ويتم ذلك عن طريق اعتقال القيادات أو اغتيالها ومن ثمّ فهي عبارة عن التخلص من رأس المجموعة الإرهابية سواء من خلال الاعتقال أو من خلال القتل وتقوم هذه الاستراتيجية على عقيدة معينة أو مبدأ معين وهي أن التخلص من قائد المنظمة الإرهابية سوف يضعف هذه المجموعة ويؤدي إلى زوالها في النهاية[٨].

وعلى الرغم من أن أدبيات مكافحة الإرهاب أشارت إلى فاعلية هذه الاستراتيجية في بعض الحالات إلا أنها أشارت إلى عدم فاعليتها في حالات أخرى حيث أكدت Andrey Kurin Kornin إلى أن فاعلية هذه الاستراتيجية غير متكاملة إذ أن استراتيجية التخلص من الرئيس أدت إلى إضعاف بعض المجموعات الإرهابية أو تفككها مثل حزب العمال الكردستاني في تركيا والجيش الجمهوري الأيرلندي بينما أدت تلك الاستراتيجية إلى زيادة قوة مجموعات أخرى مثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية وبناء على ذلك

أكدت Cornin إلى أن تلك الاستراتيجية لا تؤدي بالضرورة إلى إضعاف كل المجموعات الإرهابية بشكل كامل وذلك لأنها قد تكون غير فاعلة في تخفيض قدرات هذه المجموعات وعملياتها وأنشطتها(٩).

وفي هذا الإطار فإن عدم فاعلية تلك الاستراتيجية يرجع إلى أن تلك المجموعات الإرهابية لديها في كثير من الأحيان أيديولوجيات جاذبة لعقول الجماهير ومن ثمّ فإن التخلص من رأس المجموعات غير فعال وتتطلب استراتيجية مكافحة الإرهاب التركيز على استراتيجيات لاجتذاب عقول وقلوب الجماهير ولتقويض مصداقية المجموعة الإرهابية(١٠).

ب)استراتيجية القمع للمجموعة الإرهابية:-

حيث أن استراتيجية القمع للمجموعة الإرهابية هي من أكثر استراتيجيات مكافحة الإرهاب شيوعًا على مستوى العالم وقد ذهبت Cornin إلى أن قدرة المجموعات الإرهابية على توجيه القوة ضد الدولة يؤدي إلى عدم فاعلية تلك الأستراتيجية في كثير من الأحيان(١١)، كذلك تتوقف فاعلية هذه الاستراتيجية في وجهة نظر العديد من المحللين على نوع النظام السياسي إذ رأى هؤلاء إلى أن القمع من المتوقع أن ينتج رد فعل عكسى أو مضاد إذا كان النظام ديمقراطيًا حيث أنه من الممكن أن يؤدي إلى إطالة دورة حياة المجموعات الإرهابية ويؤدي ذلك إلى تخفيض الاحتمالات للنتائج التي ترغبها الحكومة والتي تتمثل في التخلص من الحملات أو المجموعات الإرهابية، أما إذا كان النظام سلطويًا فإن الاستراتيجيات القمعية من المتوقع ان تقوم بردع ارتباط المجموعة بالإرهاب وهذا يؤدي إلى تخفيض مدة حياة المجموعة الإرهابية ويزيد من احتمالات نجاح الحكومة(١٢).

ج)استراتيجية التفاوض كإستراتيجية لمكافحة الإرهاب.

تقوم استراتيجية التفاوض باعتبارها إحدى استراتيجيات مكافحة الإرهاب على فكرة أساسية وهي أن التفاوض هو إما أنه وسيلة لتهميش تلك المجموعة أو أنه استراتيجية ذات قوة وحكمة معينة لإدارة العنف ولإضعاف المعارضة وتفتيتها ومن ثم في النهاية الوصول إلى تدهورها على المدى الطويل.

وهذا يعني أن التفاوض كاستراتيجية في إطار مكافحة الإرهاب انما يقوم على أنه يستخدم لتهميش المجموعة الإرهابية أو تراجعها وتدهورها على المدى الطويل وذلك من خلال أن تتحول إلى طرف ضمن عدة أطراف في العملية السياسية وكذلك من خلال أن يتحول هذا التفاوض وما يترتب عليه من دخول تلك المجموعة للعملية السياسية إلى اختبار للديمقراطية لديها بحيث إذا فشلت في هذا الاختبار تفقد الكثير من مصداقيتها وتأييدها على المستوى الشعبي ومن ثمّ تفقد الكثير من مواردها الاجتماعية والمتعلقة بالتأييد الشعبي لها ومن ثمّ تتجه إلى النهاية والتدهور على المدى الطويل.

وبالتالي فإنه في كل الأحوال فإن التفاوض من المفترض أن يكون سببًا في نهاية المجموعة الإرهابية أو على أقل تقدير تهميش تلك المجموعة ويدعم هذا المبدأ الفكرة الأساسية الموجودة في أدبيات مكافحة الإرهاب وهي المتعلقة بأن الإرهاب دائمًا لابد وأن ينتهي أو أن الإرهاب لا يعمل حيث ذهب Max Abrhams إلى أن الجماعات الإرهابية تحقق ٤٢% من أهدافها خلال ١٠% من الوقت كما أن تحقيقها لهذه الأهداف تكتيكي وليس استراتيجي كما أكد أن المجموعات الإرهابية التي تستهدف المدنيين غير قادرة على تحقيق تغيير سياسي(١٣).

وإستكمالاً لهذه الفكرة المتعلقة بضرورة نهاية الإرهاب وأن التفاوض هو استراتيجية تهدف إلى تحقيق هذا الهدف فقد ذهب كل من Ross و Gurr إلى أنها هناك عوامل أساسية تؤدي إلى تراجع الجماعات الإرهابية عن إستخدام الإرهاب وهي : (١) الردع: الذي يعني زيادة المخاطر أمام الجمعات الإرهابية والمتعلقة بالاستمرار في الإرهاب. (٢) تفكك التماسك الداخلي للمجموعة الإرهابية. (٣) تراجع التأييد الشعبي للمجموعة(١٤).

ومن الجدير بالذكر أن التفاوض يمكن أن يكون استراتيجية لردع المجموعات الإرهابية وكذلك لتفككها وإن كان التماسك داخل المجموعة أمر مفضل كمتطلب للتفاوض مع الإرهابيين كما سيأتي الذكر كما أنه قد يوظف من أجل تخفيض التأييد الشعبي للمجموعة من خلال وضعها في موضع اختبار بخصوص الديمقراطية.

وعلى الرغم من أن استراتيجية التفاوض هي استراتيجية ضمن استراتيجيات مكافحة الإرهاب إلا أن هناك الكثير من الآراء السياسية التي كانت ضد التفاوض مع الإرهابيين بناء على مبررات وحجج عديدة منها (١) أن التفاوض يعطي الإرهابيين الحافز من أجل كسب مزيد من الجنود (٢) إمكانية قيام الحكومة بتقديم تنازلات للإرهابيين. (٣) تشجيع الإرهابيين بالاعتقاد بأنهم فاعلين ومن ثمّ الإتجاه للضغط لكسب مزيد من التنازلات. (٤) أن التفاوض من الممكن أن يعطي مكافآت للسلوك الإرهابي إذ أنه قد يعطي شرعية للإرهابيين وللعنف الذي يتم استخدامه من قبلهم(١٥).

وفي هذا الإطار فإنه على الرغم من تعدد التحليلات التي تشير إلى رفض التفاوض كأداة أو استراتيجية لمكافحة الإرهاب، إلا أن هناك حجج مقابلة للرد على الحجج التي تقوم على رفض التفاوض مع الإرهابيين إذ رأى البعض أن التفاوض لا يعتبر مكافأة للإرهابيين وذلك لأن سلوكهم الإجرامي يحتاج إلى إدارته والتعامل معه، كذلك فإن المنظمات الإرهابية في القرن الحادي والعشرون تمثل تهديدًا مهمًا للاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للحكومات على مستوى العالم، كما أن هناك العديد من المنظمات الإرهابية التي يعتبر الحوار معها مهم للوصول إلى معلومات بشأن أهدافها الحقيقية وهذا يعني أن التفاوض هنا تكتيك استخباراتي، كذلك فإن التفاوض قد يكون مهمًا لتجنب اللجوء إلى الصراع كذلك فإنه وفقًا لهذه التحليلات فإن التفاوض قد يؤدي إلى فجوة بين الإرهابيين ومؤيديهم وكلما كان الاتصال مع الإرهابيين قويًا كلما كانت هناك قدرة أكبر

على التأثير عليهم من جانب الحكومة وتوصيل رسالة قوية بأنه لن يتم تقديم تنازلات(١٦).

وفي هذا الصدد قدم Peter.R.Neumann أحد منظري التفاوض مجموعة من الضوابط حتى يحقق التفاوض مع الإرهابيين الثمرة المطلوبة منه وهي تهميش تلك المجموعة الإرهابية أو نهايتها وقد بدأ Neumann بالتأكيد على أن التفاوض مع الإرهابيين لا يعتبر أمر جديد فقد تفاوضت الحكومات الديمقراطية من قبل مع الإرهابيين مثل تفاوض بريطانيا مع الجيش الجمهوري الأيرلندي وتفاوض الحكومة الأسبانية مع منظمة إيتا الانفصالية ثم بعد ذلك حدد Neumann عدة ضوابط لنجاح التفاوض باعتباره استراتيجية لمكافحة الإرهاب تلك الضوابط هي:-

١- من الذي يتم التفاوض معه إذ أكد Neumann أن المجموعات الإرهابية التي يجب أن تتفاوض معها الحكومة هي التي وصلت فقط إلى التساؤل عن مدى نفعية أو مدى أهمية العنف.

٢- كذلك لابد وأن يتم التفاوض فقط مع المجموعة التي لديها تماسك داخلي بحيث يتم التفاوض من أعلى وقبول كل القادة الفرعيين والعسكريين في اطار المجموعة الإرهابية لهذا التفاوض.

٣- كذلك أكد Neumann أن التفاوض من جانب الحكومة أو مبادرة التفاوض من جانب الحكومة يجب أن تكون في توقيت نبذ العنف من المجموعة الإرهابية ووجود اتصال قوي مع تلك المجموعة لتأكيد هذا الأمر بحيث لا يتم البدء في التفاوض رسمياً إلا بعد توقف المجموعة الإرهابية عن ممارسة العنف.

٤- أكد Neumann أن التفاوض مع المجموعة الإرهابية لابد وأن يتم بكيفية معينة وهي تقسيم قضايا التفاوض إلى مسارين المسار الأول وهو المسار السياسي وهو خاص بالتعديلات التي ترغبها المجموعة الإرهابية على النظام السياسي وفيه لابد وأن يتم التفاوض بشكل تعددي أي من خلال التفاوض مع الأطراف المختلفة بحيث تكون المجموعة الإرهابية طرف ضمن أطراف متعددة يوكل لها تحديد شكل النظام السياسي، المسار الثاني وهو خاص بمصير هذه المجموعة وفيه يتم إقرار مسائل متعلقة بالعفو عن بعض الإرهابيين فلابد أن يكون هذا المسار والسير فيه يتم بحذر وربطه بالمسار الأول بحيث يتم الموافقة على العفو من جانب الحكومة وربط ذلك بالتقدم في المسار السياسي ودخول المجموعة الإرهابية في العملية السياسية(١٧).

ومن خلال هذا الإطار تتحقق أهداف التفاوض باعتباره استراتيجية لمكافحة الإرهاب إذ يتم إدارة العنف من خلاله وكذلك إدخال المجموعة الإرهابية ضمن العملية السياسية واختبار الديمقراطية لديها وهذا ما تسعى الاستراتيجية الأمريكية للتفاوض مع طالبان إلى تحقيقه فإذا كان امتلاك طالبان لموارد معينة سبباً في توجه الولايات المتحدة

الأمريكية للتفاوض معها فإن التفاوض الأمريكي يتم في اطار ضوابط معينة بحيث يهدف إلى التأثير على مصير هذه المجموعة في النهاية.

ثانياً: طالبان كحركة إرهابية والتفاوض الأمريكي معها.

ان طالبان حركة نشأت في اطار الصراع الاثني في أفغانستان وبعد القضاء على نظام طالبان عقب أحداث ١١ سبتمبر والغزو الأمريكي لأفغانستان بدأت العودة التدريجية لها منذ عام ٢٠٠٦ وتنطبق عليها مؤشرات تعريف الحركة الإرهابية، وقد تعددت استراتيجيات الحرب الأمريكية على الإرهاب ومكافحة الولايات المتحدة لتلك الحركة غير أن الفترة الأخيرة شهدت تزايد أهمية عملية التفاوض مع طالبان سواء في ذلك التفاوض الأمريكي معها أو التفاوض الأفغاني – الأفغاني حيث أن الانتقال إلى استراتيجية التفاوض كاستراتيجية لمكافحة الإرهاب الطالباني جاء نتيجة التأثير السياسي للحركة على فاعلية الاستراتيجية الأمريكية إذ أن تلك الاستراتيجية والتي قامت بشكل أساسي على دعم الحكومة الأفغانية فيما يعرف بالارتباط بالحكومة الأفغانية لم تكن فاعلة في مكافحة الإرهاب ومن ثمّ تحولت الاستراتيجية الامريكية إلى التفاوض مع الحركة ويتم تقسيم هذا الجزء إلى نقطتين:-

١) حركة طالبان كحركة ارهابية:- مؤشرات تعريف الحركة الإرهابية.
٢) التحول في مسار الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب نحو التفاوض مع طالبان.

١) حركة طالبان كحركة إرهابية: طالبان ومؤشرات تعريف الحركة الإرهابية:

سبق الذكر ان مؤشرات تعريف الجماعة الإرهابية تدور حول ثلاثة عناصر أساسية:-

أ) امتلاك الحركة للقوة العسكرية للقيام بحرب التمرد وحرب العصابات (توجيه القوة ضد أهداف مدنية وأهداف عسكرية). ب) امتلاك الحركة للموارد الإجتماعية. ج) علاقة تلك المجموعة بشبكات أخرى من المجموعات الإرهابية للتجنيد والتمويل والتنفيذ لعملياتها ضد المدنيين.

وهذه المؤشرات تنطبق على تعريف حركة طالبان ويتضح ذلك مما يلي:-

أ)امتلاك الحركة للقوة العسكرية للقيام بحرب التمرد وحرب العصابات (توجيه القوة ضد أهداف مدنية وأهداف عسكرية).

حيث أن طالبان وبعد عودتها عام ٢٠٠٦ تطورت قدرتها العسكرية بشكل كبير على مستويين هما:-

أ) على المستوى الاستراتيجي عملت طالبان على تقوية القيادة المركزية وكذلك على إدارة الوحدات الميدانية بشكل فيه قدر كبير من الاستقلال مع ضمان تابعيتها للقيادة المركزية.

ب) وعلى المستوى التكتيكي عملت طالبان على تحسين حرفانية الوحدات الميدانية من أجل الانتقال إلى تكتيكات جديدة[١٨].

وكان هذا التطور العسكري سواء الاستراتيجي أو التكتيكي سبباً في اتساع المساحة التي يشغلها التمرد الطالباني في الدولة الأفغانية، فعلى المستوى الاستراتيجي فإنه منذ عام ٢٠٠٧ أصبحت البنية العسكرية لطالبان مرتكزة على لجنتين عسكريتين كلاهما في باكستان إحداهما في كواتا والأخرى في بيشاور، هاتان اللجنتان قامتا بتفسيم المسئوليات الإقليمية فيما بينهما حيث أن لجنة كواتا مسئولة عن الغرب والجنوب والشمال بينما لجنة بيشاور مسئولة عن الجنوب الشرقي والشمال الشرقي، وعلى المستوى التكتيكي عملت طالبان من خلال وحدات ميدانية مشكلة من ٢٠ إلى ٥٠ رجل مقسمين من ٢ إلى ٤ قوات قتالية هذه الوحدات الميدانية لطالبان ارتبطت بشبكة زبائنية أكبر سميت ماهاز mahaz بحيث أن كل ماهاز يدار بواسطة قائد كبير في طالبان[١٩].

وبالتالي فإن نظام الماهاز هذا مُغطى ببنية قيادة مركزية من خلال اللجنة العسكرية الشرقية وكذلك اللجنة العسكرية الجنوبية والتي يتم تمثيلها على المستوى المناطقي من خلال المسئول النظامي أي مسئولي اللجان العسكرية في كل مكان وهذا التداخل بين شبكات الماهاز واللجان العسكرية المركزية يعني أن طالبان هي عبارة عن تجميع لشبكات الماهاز والتي تتجه إلى الانقسام ولكنها في نفس الوقت تتجه إلى التكامل من خلال القيادة المركزية المتمثلة في اللجنتين العسكريتين في كواتا وبيشاور[٢٠].

وهذا التطور على المستوى الاستراتيجي وكذلك على المستوى التكتيكي إضافة إلى أنه أحدث قدرًا من التماسك بالنسبة لطالبان وفي نفس الوقت أعطاها القدرة على الانتشار من خلال شبكات الماهاز فإنه اعطاها الفرصة والقدرة على نشر وحدات صغيرة ومدربة ضد التحديات ومدربة للقتال والمقاومة إذ أنه من الأمور المطلوبة حتى يتم التدريب بشكل جيد بالنسبة للجماعات المسلحة ما يلي:- ١) التماسك، ٢) الواقعية، ٣) خلق قيادات لوحدات صغيرة. وهذه العناصر توافرت لدى طالبان بسبب نظام الماهاز وارتباطه بالقيادة المركزية مما أعطاها قدرة كبيرة على التدريب حيث يمكننا القول أن التدريب العسكري لطالبان هو عنصر مهم من عناصر قوتها العسكرية[٢١].

ومن ثمّ يمكن القول أن طالبان اعتمدت على التدريب العسكري لخلق القوة والاستجابة إلى تطورات الصراع بحيث قامت بتدريب ٢٠٠٠ محارب بما في ذلك معسكرات التدريب إضافة إلى فرق التدريب المتحركة وبحيث قامت بتدريب عناصر جديدة إضافة إلى إعادة تدريب الوحدات الموظفة، إضافة إلى ذلك فقد تميز التدريب بالواقعية بشكل كبير حيث غطى الأسلحة الصغيرة واستخدام مدافع الهاون وغيرها من المتفجرات وتكتيكات حرب العصابات، كما تم استخدام تكتيكات جديدة من خلال التدريب ومنها فتح النار على القرى والسيطرة عليها والعمليات الليلية كل هذه الأمور أعطت

القدرة والمورد لطالبان للانتقال من حرب العصابات إلى حرب المناورة[٢٢]. وهذا يعني امتلاك الحركة للقوة العسكرية وتوجيهها ضد أهداف مدنية وأخرى عسكرية.

ب) امتلاك الحركة للموارد الإجتماعية والتي تعني التأييد الشعبي لها.

وفي هذا الإطار أشار عالم السياسية Jermer Weinstein إلى أهمية المورد الإجتماعي المتمثل في القدرة على اجتذاب التأييد من جانب السكان المحليين وبالتالي فإن Weinstein أشار إلى امتلاك بعض الحركات الإرهابية للموهبة الاجتماعية للتعبئة للسكان للإرتباط أو لدعم الحركة الإرهابية وهذه المواهب الاجتماعية والتي تمكن الحركة من أجتذاب التأييد أو الدعم من السكان المحليين تتمثل في الشبكات القائمة أو الهويات المشتركة مع السكان المحليين أو التشارك في المعتقدات أو المبادئ. كذلك فإن من أهم الموارد الإجتماعية التي تمكن حركات الإرهاب من اجتذاب التأييد هي تطوير عملية حوكمة وأبنية للإمداد بالخدمات للمدنيين في الإقليم الذي تقوم بإدارته ومن أهم أنواع الخدمات التي يمكن أن تقدمها الأبنية الخاصة بحركة الإرهاب هي انشاء أساليب للسيطرة على السكان وحل النزاعات فيما بينهم وكذلك تنظيم خدمات للتعليم والصحة وغيرها. أي أن هذا المورد الإجتماعي يشير إلى محاكاة الحركة لسلوك الحكومة فيما يتعلق بالسيطرة واحتكار القوة. والعدالة وتقديم الخدمات مثل الصحة والتعليم، وهذه المحاكاة تؤدي إلى تمتع حركة الإرهاب بقدر كبير من الشرعية والقدرة على دعم مطالبها السياسية[٢٣].

أما بالنسبة لحركة طالبان ومواردها الاجتماعية على الجانب المدني فقد كانت هذه الموارد سببًا في كسب طالبان الشرعية والتأييد الشعبي وكذلك للقدرات المدنية والسياسية التي مكنتها من التفاوض وجعلتها تقبل أن تتنازل عن الاستراتيجية القائمة على العنف بشكل كامل إلى استراتيجية قائمة على قبول التفاوض كحل للأزمة السياسية في افغانستان وهذا يعني أن هذا الجانب المدني أعطى لطالبان القدرة على أن تتخلى عن الالتزام الكامل بالجهاد كما هو الحال بالنسبة لتنظيم القاعدة إلى القابلية للحل السياسي ولكن مع الإصرار على رحيل القوات الأجنبية وبالتالي فإنها أصبحت أكثر قابلية للتكيف مع الظروف السياسية السائدة[٢٤].

كذلك فإن الجانب المدني أعطاها القدرة على الانتشار وكسب الشرعية والتأييد الشعبي بشكل أدى إلى استنادها إلى مورد الشرعية سواء في تفاوضها مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع الحكومة الافغانية فمنذ أن دخلت طالبان المناطق المأهولة بالسكان أدرك قادتها العسكريون أنهم غير قادرون على التعامل مع سكان القرى كما أنهم غير قادرون على هزيمة القوى التي اصطفت لمواجهتهم وبالتالي أرادت طالبان أن تكتسب هذا الجانب المدني والشرعية وكذلك القدرة على مواجهة منافسيها من خلال أن يكون لها حكومة ظل في المناطق التي تسيطر عليها عسكرياً فمن خلال هذه الحكومة يمكن لطالبان التفاعل بشكل أكبر مع السكان المحليين والقرويين ويمكنها تحويل الصورة

السائدة عنها من أنها منظمة عسكرية تميل إلى انزال الخراب بالدولة الأفغانية إلى حكومة أفغانية موثوق بها أي من مجرد حركة عسكرية أو ملالي حرب إلى حكومة شرعية تقدم الخدمات للشعب الأفغاني(٢٥).

وبالتالي بدأت حكومة الظل من خلال تعيين حكام للأقاليم من قادة طالبان وكذلك رؤساء للآمن منذ عام ٢٠٠٦ وتمتع هؤلاء بشرعية كبيرة نتيجة قدرتهم على الوساطة وفض النزاع باستخدام القوة في المجتمعات المحلية مما أعطاهم سهمًا معينًا لأنهم قادرين على تحقيق العدالة في القضاء، ولم تكن حكومة الظل الطالبانية قاصرة على الأمن والقضاء والحكم ولكنها شملت قيام طالبان بفتح المدارس منذ عام ٢٠٠٧ في المناطق التي تديرها إضافة لذلك السماح للمدارس الخاصة الأخرى للعمل تحت اشراف طالبان بشكل غير رسمي بحيث تعمل هذه المدارس وفقًا لمناهج طالبان، وكان ذلك يعني محاولة طالبان إرضاء المجتمعات المحلية من خلال تقديم العديد من الخدمات وكذلك رفض دور حكومة كابل في المناطق التي تسيطر عليها كل ذلك ساهم في تعبئة موارد اكثر بالنسبة لطالبان وهذا شكل أحد خصائص المجموعات الإرهابية في الوقت الحالي(٢٦).

ج) علاقة تلك المجموعة الإرهابية بشبكات أخرى من المجموعات الإرهابية للتجنيد والتمويل والتنفيذ لعملياتها:-

حيث أن من أهم المجموعات الإرهابية التي ترتبط بعلاقة مع طالبان هي شبكة حقاني حيث أنها فرع مستقل لطالبان وتقوم بتنفيذ الهجمات العملياتية، وتعمل باعتبارها قناة للأنشطة الإرهابية للمجموعة ونظرًا لأن هذه المجموعة تعمل بشكل سري فإنها لديها القدرة على العمل على مستويات عليا، وتقوم أيديولوجية شبكة حقاني وأهدافها الرئيسية على فكرة إعادة تشكيل إمارة اسلامية لأفغانستان ودعم إعادة بناء سلطة طالبان وكذلك ضرورة انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، ومنهج هذه المجموعة يرتكز على الأهداف العسكرية وبالذات اغتيال القادة على المستوى الأعلى وكذلك العمليات والهجمات الانتحارية وشن حرب إرهابية وحرب تمرد (على أهداف عسكرية ومدنية) ضد الغرب وتمتلك المجموعة قوة حرب فعالة وتجذب المحاربين الأجانب، وتقوم أيديولوجيتها على العقيدة الجهادية(٢٧).

وقد قامت شبكة حقاني بتنفيذ العديد من العمليات الهجومية على مستوى عالي وذلك خلال العقدين السابقين حيث أن الكثير من هذه الهجمات وقعت في أفغانستان وبعض هذه الهجمات سياسي مثل محاولة اغتيال الرئيس حامد كرزاي عام ٢٠٠٨ وبعضها تم توجيهه إلى أهداف غربية، ويبلغ عدد المقاتلين المنتمين إلى شبكة حقاني حوالي ١٠,٠٠٠ مجموعة وهم يشكلون ٢٠% من قوات طالبان، ونجد أن العديد في شبكة حقاني يتم تجنيدهم من شمال باكستان والجنوب الشرقي لأفغانستان وكذلك يتم التجنيد من خارج الإقليم حيث يتم اجتذاب مقاتلين من أوزبكستان، الشيشان وتركيا(٢٨).

وتعتبر العلاقة بين طالبان وشبكة حقاني علاقة متميزة حيث تقوم طالبان بتوظيف شبكة حقاني للقيام ببعض هجمات طالبان ضد القوات الأفغانية وضد القوات الأمريكية ومن خلال ذلك تحقق طالبان قدر أكبر من أهدافها ويتوقع العديد من الخبراء أن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان لن يثني حقاني عن القيام بهجماتها بل سوف تستمر في القيام بهجمات ارهابية ضد القوات الأمنية الأفغانية. ونظرًا لأن طالبان وقعت اتفاقية سلام مع الولايات المتحدة فقد أصبحت تحت الرقابة بشكل أكبر ومن ثم قامت المجموعة بنقل القيادة العملياتية لها لشبكة حقاني[٢٩].

وبالتالي فإن هذا معناه أن طالبان تنفذ الكثير من عملياتها الإرهابية من خلال شبكة حقاني وذلك ضد أهداف عسكرية وأهداف مدنية.

٢- التحول في مسار الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب نحو التفاوض مع طالبان.

منذ بدء الحرب الأمريكية على الإرهاب عام ٢٠٠١ تعددت استراتيجيات مكافحة الإرهاب في إطار الإدارات الأمريكية المختلفة وانطبق ذلك على مكافحة الإرهاب في أفغانستان بشكل كبير وبناء على ذلك يتم تناول عدة نقاط.

أ) الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في أفغانستان وللتعامل مع طالبان في ظل إدارة جورج دبليو بوش.

ب) الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب وللتعامل مع طالبان بعد جورج دبليو بوش (التحول نحو التفاوض مع طالبان).

ج) تحليل مراحل عملية التفاوض الأمريكي مع طالبان وصولاً إلى اتفاق فبراير.

أ)الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في أفغانستان وللتعامل مع طالبان في ظل إدارة جورج دبليو بوش:

قامت الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في أفغانستان بشكل عام وللتعامل مع طالبان بشكل خاص منذ عام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٩ وهي الفترة الممتدة منذ البدء في الحرب العالمية على الإرهاب وحتى نهاية فترة جورج دبليو بوش على عاملين أساسيين (١)أولهما الردع للجماعات الإرهابية ولطالبان من خلال التدخل العسكري المباشر، حيث حشد الحلفاء والانصار لعملايتها العسكرية وتوزيع الأدوار عليهم في اطار الحرب العالمية على الإرهاب، واستكمالاً للحرب على الإرهاب في أفغانستان قام الناتو بدعم التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان من خلال عدة مستويات أهمها دعم عملية الحرية الدائمة التي بدأتها الولايات المتحدة وذلك بقصد دعم الهيبة العسكرية للولايات المتحدة وتطور الأمر إلى تشكيل قوة المساعدة الأمنية الدولية ISAF وذلك بهدف تقديم المساعدة الأمنية للحكومة الأفغانية وللقيام بعمليات عسكرية مباشرة لتنفيذ برنامج نزع السلاح من الجماعات الجهادية ومن طالبان[٣٠].

(٢)ثانيهما:- توجه الولايات المتحدة لدعم الحكومة الأفغانية الجديدة بقيادة حامد كرزاي وذلك للقيام بدوررئيس في مكافحة الإرهاب في أفغانستان وهذا الدعم قد يكون دعمًا أمنيًا وعسكريًا من خلال تشكيل القوات الأمنية الأفغانية وتدريبها ودعمها لمحاربة الجماعات الجهادية أو دعماً سياسياً يتم من خلال دعم التحول الديمقراطي لهذه الحكومات على أساس أن كل من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢ ولعام ٢٠٠٦ أكدتا على ضرورة استخدام الأداه السياسية والمتمثلة في اصلاح النظم السياسية في الخارج وكذلك ضرورة التركيز على التحول الديمقراطي كوسيلة لمكافحة الإرهاب، أو دعماً اقتصاديًا من خلال تقديم المعونات والمساعدات الاقتصادية وتنظيم برامج للإصلاح الاقتصادي في أفغانستان وذلك من أجل تشجيع التنمية ومساعدة الحكومة الأفغانية في تنفيذ برامج التنمية وذلك على أساس أن العامل الاقتصادي هو من أهم عوامل مكافحة الإرهاب(٣١).

وهذا العامل الثاني الذي قامت عليه الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب هو عبارة عن استراتيجية الارتباط أو الدعم الأمريكي للحكومة الأفغانية وهو نموذج من الدعم الأمريكي لأي حكومة صديقة والاعتماد عليها بشكل أساسي لمكافحة الإرهاب إلا أن هذه الاستراتيجية القائمة على الارتباط الأمريكي بالحكومة الأفغانية لمكافحة الإرهاب لاقت العديد من الإشكاليات المرتبطة بتراجع النفوذ الأمريكي وأدى ذلك إلى توجه الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب إلى التفاوض بشكل أساسي.

ب-الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب وللتعامل مع طالبان بعد جورج دبليو بوش.

تناولت العديد من التحليلات الإشكاليات في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بشكل عام وركزت العديد من الأدبيات على إشكاليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان وفي ظل إدارة أوباما بشكل خاص، وكان نتيجة هذه الإشكاليات ان بدأت العديد من التحليلات في تناول ضرورة تعديل مسار الإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان لتحقيق هدفها الرئيس والمتمثل في الحفاظ على الدولة وانهاء الصراع هناك.

ومن ثمّ بدأ تناول ضرورة هذا التعديل في مسار الإستراتيجية الأمريكية على المستوى السياسي أو على مستوى صناع القرار حيث أشار أوباما إلى ضرورة تبني ما يسمى بالفكرة الجيدة من أجل هزيمة الأيديولوجية وليس فقط تحقيق النصر العسكري، كذلك على المستوى الأكاديمي حيث أشار المحللون إلى ضرورة تعديل مسار الاستراتيجية الأمريكية بحيث تكون استراتيجية شاملة وغير مباشرة وتعتمد على الحلفاء الإقليميين والمحليين، كذلك أشارت العديد من التحليلات على المستوى الأكاديمي إلى ضرورة أن تكون الاستراتيجية قائمة على ما يسمى بالمناهج المحدودة وليس فقط المناهج الإقليمية والأحادية وذلك من خلال اعتمادها على التسوية السياسية والتفاوض.

ومن ثمَ فإن الاستراتيجية الأمريكية قامت على أساس الاعتماد على حكومة محلية لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والتحديث في الدولة التي يتم مكافحة الإرهاب

فيها وذلك على عكس نموذج دعم مكافحة الإرهاب الفرنسي وكذلك البريطاني حيث أن كل من فرنسا وبريطانيا كانا يتوليان السلطة في الدولة التي يحدث فيها الصراع، وهذا يعني أن النماذج الفرنسية والبريطانية والتي هي جزء من التكوين الثقافي لاستراتيجية مكافحة الإرهاب الأمريكية لم تطبق بشكل كامل وترتب على ذلك معضلة في النفوذ الأمريكي والقدرة على تحقيق النجاح الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب، فإذا كانت الولايات المتحدة تساعد الدولة والحكومة على توسيع قدراتها المخابراتية والقانونية والعسكرية إلا أن قدرتها على فرض التغيير تراجعت بشكل كبير في العديد من حالات مكافحة الإرهاب والسبب في ذلك هو أن الحكومات الشريكة من المفترض أن تدعم مفهوم الحداثة والتحديث بحيث تكون مستعدة لاتخاذ إصلاحات عميقة إلا أن هذا الأمر يتناقض في الحقيقة مع مصالح تلك الحكومة نظرًا لأنها تقوم على العلاقات غير الرسمية والانتماءات التقليدية مثل الانتماءات العائلية والقبلية وغيرها. وبالتالي هذا أضعف من النفوذ الأمريكي في مكافحة الإرهاب.

كذلك فإن مكافحة الإرهاب من المفترض أن تقوم على الهزيمة الكاملة للإرهابيين بينما يرغب الشركاء المحليون في استمرار الإرهاب من أجل استمرار الدعم الأمريكي لهم ولكن دون أن يكون هذا الإرهاب بالقوة الكافية للانقلاب على الحكومة، وهذا يضعف مرة أخرى النفوذ الأمريكي في مكافحة الإرهاب(٣٢).

وقد وضحت معضلة النفوذ الأمريكي في فرض التغيير من أجل مكافحة التمرد بشكل جلي في أفغانستان وبالذات في ظل إدارة أوباما حيث تراجع الارتباط الأمريكي بالحكومة الأفغانية، فقد تم تخفيض القوات الأمريكية من ٩٨٠٠ إلى ٦٨٠٠ خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤ وترتب على ذلك تحديات نظامية في نمو وتطور القوات الأمنية الأفغانية كذلك قامت القوات الأمريكية بوقف التدريب التكتيكي للقوات الأمنية الأفغانية عام ٢٠١٤(٣٣).

هذا الأمر أدى إلى مراجعة استراتيجية أوباما فيما بعد والعودة إلى استمرارية الارتباط الأمريكي بالحكومة الأفغانية ولكن ظلت معضلة النفوذ الأمريكي قائمة وكذلك القدرة على احداث التغيير وتحقيق الأهداف الأمريكية وهذه المعضلة نتج عنها تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية لأفغانستان بشكل كبير فعلى مستوى البيئة الأمنية في أفغانستان نجد أنها تميزت بقدر كبير من التدهور ومن أكبر الأدلة على ذلك تراجع قدرة الحكومة على السيطرة، وعلى المستوى السياسي عانت حكومة الوحدة الوطنية من قدر كبير من الانقسام داخلها وكذلك من وجود نظام زبائني يعاني من الفساد وعلى المستوى الاقتصادي تراجع مستوى النمو الاقتصادي في الدولة الأفغانية واستمرت الحكومة في الاعتماد على المساعدات(٣٤).

وكان نتاج هذه المعضلات في الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب بشكل عام ومعضلاتها في افغانستان على وجه الخصوص ان تعددت التحليلات سواء على مستوى صانعي

القرار او على مستوى المحللين السياسيين لضرورة تعديل مسار تلك الاستراتيجية بحيث تكون قادرة على الحفاظ على المكاسب التي تحققت في أفغانستان وكذلك إنهاء الصراع.

فعلى مستوى صناع القرار أكد أوباما في يوليو عام ٢٠١٥ إلى أن الأيديولوجيات تهزم بالفكرة الجيدة وليس من خلال الأسلحة بما يشير إلى أن النجاح الاستراتيجي للولايات المتحدة في مكافحة التمرد لابد وأن يتحقق من خلال نشر أفكار مقاومة للأفكار العنيفة وفقاً لرأيه(٣٥).

أما على مستوى التحليلات السياسية أشارت تلك التحليلات إلى أن الولايات المتحدة لابد وأن تقوم بتغيير مسار استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب في أفغانستان بحيث تشتمل على اختيارات وبدائل تسمى بالبدائل المحدودة وهي تلك الاختيارات التي تشتمل على التسوية السياسية والتفاوض مع الحركة الإرهابية طالبان(٣٦).

وبالتالي فإن هذه الإشكاليات المتعلقة بالاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب أدت إلى التوجه نحو تطوير مسار الإستراتيجية الأمريكية بحيث تكون قادرة على تحقيق النجاح الاستراتيجي وهذا التعديل في مسار الاستراتيجية الأمريكية يعني توجهها نحو التفاوض والتسوية الشاملة، وبالتالي فإن المدخلات وهي تلك المتمثلة في امتلاك حركة طالبان قدرات معينة وكذلك تراجع النفوذ الأمريكي في أفغانستان نتيجة الاعتماد على الحكومة أدى إلى توجه الاستراتيجية الأمريكية نحو التفاوض، والتفاوض في ذاته نظريًا ومن خلال الممارسة التاريخية هو أحد استراتيجيات مكافحة الإرهاب. ومن ثمّ فإن دراسة التفاوض نفسه وكيف تم هي دراسة لعملية التحول ثم دراسة نتائجه. وما وصل إليه هي دراسة للمخرجات.

جـ- تحليل مراحل عملية التفاوض الأمريكي مع طالبان وصولاً إلى اتفاق فبراير ٢٠٢٠:-

محاولات التفاوض خلال فترة أوباما:

بعد عودة طالبان كحركة إرهاب قوية منذ عام ٢٠٠٦ لم تظهر محاولات التفاوض إلا في الأشهر الأخيرة من إدارة جورج دبليو بوش وكانت هناك أسباب أو عوامل وراء ظهور إمكانية التفاوض مرة أخرى ومنها ظهور فصيل معتدل في طالبان كان له مصلحة في التفاوض وهذا يشير إلى الجانب المدني في حكم طالبان كما سبق الذكر. كذلك قام الملا عبدالغني بردار في عام ٢٠٠٨ وهو النائب للملا عمر بالسماح للتابعين وللمرؤسين في حركة طالبان بالمقابلة مع مسئولي الحكومة الأفغانية تحت الإشراف السعودي، كذلك بدأ بردار بالمقابلة مع أفراد عائلة كرزاي، وفي الوقت نفسه قام وفد طالبان بمقابلة Kar Edie مبعوث الأمم المتحدة في أفغانستان، إلا أن هذه المحاولات توقفت بعد قيام المسئولين الباكستانيين بالقبض على الملا بردار في كراتشي في فبراير عام ٢٠١٠ وذلك كنوع من أنواع الاعتراض على المفاوضات المباشرة بين طالبان والحكومة الأفغانية(٣٧).

وخلال هذه الفترة وما تلاها كانت هناك العديد من العوامل التي اعتبرت عائقاً للبدء في عملية التفاوض. أو لتبلور فكرة التفاوض بشكل واضح ومن ذلك عدم توافر الثقة المتبادلة، فالولايات المتحدة رأت أن طالبان لن تقوم بالالتزام بالمفاوضات وأن المفاوضات لديها هي مجرد وسيلة من خلالها تحقق طالبان أهدافها العسكرية، أما طالبان فقد رأت أن الولايات المتحدة ليست جادة بخصوص المفاوضات، وأرادت فقط أن تنمي أجندتها العسكرية وتعطي الشرعية لحكومة كابل، كذلك كانت هناك عقيدة لدى الولايات المتحدة بأن طالبان ترغب في النصر الكامل ولا ترغب في المشاركة في السلطة مع الآخرين وأنها ترغب في حكم مركزي(٣٨).

كذلك فإن من ضمن الأمور التي أعاقت تبلور عملية التفاوض خلال هذه الفترة هي افتراض الطرفين بأن إطالة فترة الحرب سوف تحقق لكل منهما أهدافه، فالولايات المتحدة رأت أن إطالة فترة الحرب سوف تجعل الولايات المتحدة في موقف أقوى سياسياً وعسكرياً ومن ثم قادرة على التفاوض بشكل أفضل كما أنه مع إطالة فترة الحرب فإن الأفغان لن يقوموا بدعم الحركة الطالبانية، كذلك فإن الفرضية الخاطئة المتعلقة بأن إطالة الحرب تؤدي إلى النصر أو هي أمر أفضل موجودة كذلك لدى طالبان حيث أن طالبان اعتقدت أن الحرب اذا استمرت لفترة طويلة فإنها سوف تكون قادرة على هزيمة النظام الأفغاني وتحقيق النصر(٣٩).

إلا أن النتائج العسكرية لفرضيات كل من طالبان والولايات المتحدة أدت إلى توجه كل منهما للتفكير بشكل أكثر جدية في عملية التفاوض فمن ناحيتها قام قادة طالبان بإرسال إشارات للأفغان وللمجتمع الدولي بنوعية الحكومة أو النظام السياسي الذي تنوي طالبان إقامته في حالة الرجوع إلى السلطة بحيث يقوم على القيم الديمقراطية وحقوق المرأة وغيرها، ومن ناحيتها قامت إدارة أوباما بالتخلي عن الحظر الذي فرضته إدارة بوش على المحادثات المباشرة مع قادة طالبان، ونتيجة لذلك قام كرزاي بإقامة مؤتمر لمناقشة إمكانية عملية السلام، وفي سبتمبر عام ٢٠١٠ قام كرزاي بإنشاء مجلس أعلى للسلام والذي هو مظهر عام لجهوده للسلام، كذلك قام البيت الأبيض بتفويض الأخضر الإبراهيمي بدراسة إمكانية مفاوضات السلام في أفغانستان وقد قرر بأن طالبان لديها استعداد للتفاوض مع الولايات المتحدة(٤٠).

وكان تبلور فكرة المفاوضات لدى الولايات المتحدة أكثر وضوحًا عام ٢٠١١ حيث بدأت المحادثات والمفاوضات بالفعل بين ممثلي طالبان والولايات المتحدة بشكل مباشر في أواخر عام ٢٠١١ واستمرت في الأشهر الاولى من عام ٢٠١٢ ثم انتهت وذلك بسبب رفض طالبان الطلب الأمريكي بأن تبدأ المفاوضات بين كابل وطالبان بشكل مباشر(٤١).

وتجددت فرصة المفاوضات مرة أخرى عام ٢٠١٣ عندما قامت طالبان بإرسال إشارات لواشنطن بأن لديها إستعداد لإعادة فتح المفاوضات وللمقابلة مع الحكومة

الأفغانية، ومن خلال الوسطاء في قطر قامت طالبان بفتح مكتب سياسي في الدوحة يختص بالتفاوض ولكن هذه المبادرة انهارت نتيجة رفض الولايات المتحدة التعامل مع طالبان باعتبارهم ممثلين للإمارة الإسلامية لأفغانستان، وتجددت فرصة التفاوض مرة أخرى في فبراير عام ٢٠١٥ عندما التقى ممثلون أفغان مع قادة طالبان مع تدخل كل من باكستان وقطر كوسطاء من خلال مجلس السلام الأفغاني ومن خلال مكتب الدوحة الخاص بطالبان وكان من أهم قوى الدفع لهذه المفاوضات وصول أشرف غاني للسلطة والدور الباكستاني الإيجابي تجاه المفاوضات في ذلك الوقت(٤٢).

وكان من أهم أسباب توقف مفاوضات عام ٢٠١٥ المبالغة في مطالب التفاوض من الطرفين وكذلك وفاة الملا عمر والخلافات القبلية التي ظهرت بين قادة طالبان بعد تعيين الملا منصور والذي كان ينتمي إلى قبيلة ايشا كنزي والتي لم تكن ضمن قبائل غيلازي وهي قبائل تنتمي إلى الباشتون ومنها معظم قادة طالبان إضافة إلى أنها قبيلة مهمشة ضمن قبائل دوراني وهي تتنافس مع قبائل غيلازي في قيادة طالبان، ونتيجة لهذا الانتماء القبلي للملا منصور والذي أدى إلى عدم تأييد الكثير من قادة طالبان له فقد كان اقباله على المفاوضات أمراً صعباً لأنه يعني مزيد من المعارضة له ومزيد من الانقسام داخل الحركة(٤٣).

- **<u>المفاوضات مع طالبان في ظل إدارة ترامب:</u>**

تمثلت البداية الاستراتيجية في التوجه الأمريكي للتفاوض مع طالبان في ظل إدارة ترامب وذلك في إطار تغير مسار الاستراتيجية الأمريكية فيه، ذهب ترامب في خطابه في أغسطس عام ٢٠١٧ للاستراتيجية المعدلة لأفغانستان إلى أن التسوية السياسية هي نتاج للجهد العسكري الفعال دون أن يتم توضيح الأهداف الأمريكية أو الشروط لهذه التسوية، ونتيجة لعدم التقدم في الصراع بدأت محادثات على مستوى عالي ومباشر بين طالبان والولايات المتحدة في قطر في يوليو عام ٢٠١٨ ، وكان تعيين زلماي خليل زاد ذو الأصل الافغاني والسفير الأمريكي الأسبق في افغانستان باعتباره مبعوثًا خاصًا للمصالحة الأفغانية سبباً في إعطاء دفعة لهذه المصالحة واستمر خليل زاد في إقامة مقابلات مع طالبان في الدوحة إضافة إلى المشاورات مع الأفغان وباكستان وكل الحكومات الإقليمية(٤٤).

وبالفعل أعلن خليل زاد في مارس عام ٢٠١٩ أن هناك اتفاقًا من الممكن الوصول إليه لمقاومة الإرهاب وانسحاب القوات الأمريكية كذلك أكد أنه بعد ان يتم اكمال الاتفاق فإن طالبان والقوى الأفغانية الأخرى سوف تقوم بالبدء في مفاوضات بين افغانية حول التسوية السياسية ووقف اطلاق النار الشامل(٤٥).

الا أن عملية التفاوض الأمريكي مع طالبان بدت وكأنها انتهت في سبتمبر عام ٢٠١٩ عندما أعلن الرئيس ترامب انتهاء المفاوضات بعد أن قامت طالبان بهجوم ادى

إلى مقتل جندي أمريكي وتم استئناف المفاوضات الأمريكية مع طالبان بعد ثلاثة أشهر(٤٦).

وبناء على ذلك وبعد دعوة من كل من روسيا والصين وباكستان تم استئناف المفاوضات مرة أخرى وفي ١٤ فبراير عام ٢٠٢٠ أعلن مسئول أمريكي أن المفاوضين من طالبان والولايات المتحدة توصلوا إلى اتفاق خاص لتخفيض العنف في الدولة ككل بما في ذلك الهجمات ضد القوات الافغانية بحيث أنه حينما يتأكد المسئولون الأمريكيون أن الهدنة قد تحققت فإن الولايات المتحدة وطالبان سيعقدان اتفاقًا رسميًا، وبالفعل تم تفعيل تخفيض العنف في ٢٢ فبراير عام ٢٠٢٠ حيث أعلن القائد العسكري الأمريكي Scottmiller أنه يرضى عن الجهد الذي قامت به طالبان ووصف العنف في ذلك الوقت بأنه متفرق ووفقاً للمسئولين الأمريكيين والافغان فإنه تم تخفيض العنف على مستوى الدولة بنسبة ٨٠%(٤٧).

وبعد تخفيض العنف قام المبعوث الخاص خليل زاد بتوقيع اتفاق في الدوحة مع نائب القائد السياسي لطالبان عبدالغني بردار في ٢٩ فبراير ٢٠٢٠. وتضمن الاتفاق الأمريكي مع طالبان عدة أمور إذ وافقت الولايات المتحدة على أن تقوم بتخفيض قواتها من ١٣٠٠٠ إلى ٨٦٠٠ خلال ١٣٥ يومًا. كذلك التزمت الولايات المتحدة بالانسحاب الكامل خلال ١٤ شهرًا حتى أبريل ٢٠٢١، كذلك تضمنت الالتزامات الأخرى العمل على تبادل السجناء بين طالبان والحكومة الأفغانية ورفع العقوبات الأمريكية على أعضاء طالبان وذلك مقابل بدء المفاوضات الأفغانية – الأفغانية، وفي المقابل تتعهد طالبان بعدم السماح لأعضائها أو المجموعات الأخرى بما في ذلك القاعدة باستخدام أفغانستان كمكان لتهديد الولايات المتحدة وحلفائها بما في ذلك منع التجنيد والتدريب والتمويل(٤٨).

وعلى الرغم من هذا الاتفاق والجزء الخاص بالالتزام الأمريكي بالانسحاب والتزام طالبان بوقف العنف وعدم التعاون مع القاعدة وغيرها من المجموعات المسلحة إضافة إلى ضرورة بدء محادثات بينها وبين الحكومة الأفغانية الا أن هناك العديد من العقبات التي تجعل الوصول إلى تسوية سياسية شاملة أمرًا صعبًا، مما يتطلب أن تكون الاستراتيجية الأمريكية للتفاوض مع طالبان وفق الضوابط التي أشار إليها Neumann بحيث تكون سببًا في إدارة العنف ودخول طالبان في اطار العملية السياسية كطرف من أطرافها.

ثالثاً: الصعوبات في طريق التسوية السياسية الشاملة وكيفية تكييفها وفقاً لمتطلبات نجاح التفاوض.

على الرغم من الوصول إلى اتفاق امريكي مع طالبان حول نقاط مهمة إلا أن الوصول إلى اتفاق سلام أو إلى تسوية سياسية شاملة لا يعتبر أمرًا سهلاً، فهناك الكثير من الأمور التي تجعل من الصعب الوصول إلى اتفاق، ونتيجة لهذه العقبات ذهب الكثير من المحللين إلى أن عملية السلام من الممكن أن تنهار أو تتوقف حتى في حالة بدء

المفاوضات بين الحكومة الأفغانية وطالبان، إلا أن الكثير من المحللين أيضاً أكدوا أن مخاطر الحرب مؤكدة بينما مخاطر عملية السلام غير مؤكدة وهي المتعلقة بإمكانية اتمام الانسحاب الأمريكي قبل الوصول إلى اتفاق وما يترتب على ذلك من انهيار الحكومة الافغانية وبالتالي ففي تحليلهم فإن الوصول إلى اتفاق للسلام أفضل من الاستمرار في الحرب.

وحيث أن المخاطرة بعملية السلام قد تكون أفضل من الحرب فإن التساؤلات تدور حول ماهي الاستراتيجية الامريكية المطلوبة لتقليل مخاطر عملية السلام الافغاني – الافغاني ولضمان نجاح هذه العملية وهل هذه الاستراتيجية يجب أن تقوم على الارتباط بالحكومة الأفغانية أم على الانسحاب أم على كلاهما وما هو دور الدول الاقليمية المهمة في صنع هذه الاستراتيجية.

وبناء على ذلك يتم تقسيم هذا الجزء نقطتين:-

١- التعقيدات أمام التسوية السياسية الشاملة.

٢- الاستراتيجية الأمريكية المطلوبة لنجاح التفاوض كاستراتيجية لمكافحة الإرهاب وتحقيق السلام ومواجهة عقباته.

١- التعقيدات أمام التسوية السياسية الشاملة:-

هناك العديد من التعقيدات أمام التسوية السياسية الشاملة وأمام عملية السلام الأفغانية – الأفغانية منها تعقيدات متعلقة بحركة طالبان نفسها ومدى جديتها في عملية السلام والانقسامات داخلها وزيادة مستوى العنف الذي تمارسه وكذلك نمو قوتها وعدم اليقين بشأن مدى استمرار علاقتها بالتنظيمات الأخرى مثل تنظيم القاعدة، وحقاني، كذلك فإن من هذه التعقيدات ما يتعلق بالحكومة الأفغانية نفسها والانقسامات بداخلها وما يمكن أن تؤدي إليه هذه الانقسامات من اعاقة التفاوض وكذلك ضعف القوات الأمنية الأفغانية وما يتضمنه ذلك من حاجة الحكومة الأفغانية للارتباط الامريكي لفترة كبيرة، كذلك فإن من أهم التعقيدات ما يتعلق بالعقبات أمام تحديد أجندة التفاوض بين الحكومة الافغانية وطالبان والصعوبات بشأن الوصول إلى اتفاق لتبادل السجناء والذي هو بمثابة خطوة تمهيدية للبدء في عملية التفاوض وعلى ذلك يمكن تقسيم التعقيدات أمام التسوية السياسية الشاملة إلى ما يلي:-

أ-التعقيدات المتعلقة بحركة طالبان.

ب-التعقيدات المتعلقة بالحكومة الأفغانية والوضع السياسي والأمني لها.

ج-التعقيدات المتعلقة بتحديد أجندة التفاوض والوصول إلى اتفاق بشأن تبادل السجناء بين طالبان والحكومة الافغانية.

أ-التعقيدات المتعلقة بحركة طالبان:-

تتمثل أهم التعقيدات والعقبات أمام عملية السلام والمتعلقة بحركة طالبان نفسها في أمور متعددة يتمثل أولها في اعتراض طالبان على شرعية الحكومة الأفغانية الحالية إذ

أنها لم تكن جزءًا من مفاوضات فبراير ٢٠٢٠ بين الولايات المتحدة وطالبان، وهذا الاعتراض على حكومة أشرف غاني يصعب من مهمة الوصول إلى اتفاق بين الطرفين وبالذات في ظل امكانية الانقسام داخل طالبان بشأن قبول هذا الاتفاق، حيث أن هناك صعوبة في إقناع مجلس قيادة طالبان بالاتفاق أو ببعض جوانبه في حالة التوصل اليه بين الحكومة والحركة فقيادات طالبان على المستوى الأعلى من غير الواضح وجود اتفاق بينهم على بدء الاتفاق او السير فيه ومن أمثلة هذه القيادات عبدالقيوم ذاكير والملا ابراهيم صدر والملا يعقوب أو حتى قائد طالبان مولاي هيبة الله أخون زاده، كذلك فإنه على المستوى الأقل لقيادات طالبان قد يكون هناك اختلاف بشكل اكبر على قبول الاتفاق(٤٩).

وقد تزايدت الشكوك بشكل أكبر بشأن مخاوف الانقسام داخل طالبان بعد اختفاء الملا هيبة الله اخنزادة واحتمالات وفاته بما أدى إلى إمكانية تزايد الصراع القبلي داخل طالبان على القيادة وإمكانية أن يمثل هذا صعوبة أكبر في عملية السلام، كذلك من أهم قيادات طالبان الذين قتلوا في الفترة الاخيرة هو نائب أخنزاده سراج الدين حقاني وهو زعيم العمليات في طالبان وهو صانع القرار الرئيسي فيها وبعد اختفاء هيبة الله أخنزاده وسراج الدين حقاني قام الملا محمد يعقوب وهو ابن الملا عمر بالسيطرة على الموقف وهناك خلافات كثيرة بشأن الملا محمد يعقوب ومن ثمّ فإن دعم يعقوب لمحادثات السلام سوف يعتمد على الدعم الذي يتلقاه في السعي للسيطرة على القيادة العليا(٥٠).

كذلك فإن زيادة مستوى العنف الذي تمارسه طالبان يعتبر عقبة أمام عملية السلام، إذ أن هناك بعض التقديرات رأت أن هجمات طالبان ضد القوات الافغانية ازدادت بعد اتفاق فبراير ٢٠٢٠ إذ ارتفعت هجماتها في أبريل ٢٠٢٠ بنسبة ٢٥%. عما كانت عليه في أبريل ٢٠١٩ وبالذات مع انتشار العنف في ٢٠ مقاطعة من ٣٤ مقاطعة على مستوى الدولة الأفغانية(٥١).

وعلى الرغم من أن المسئولين الأمريكيين أعطوا تفسيرات مختلفة للهجمات الأفغانية حيث ذهب وزير الدفاع الأمريكي Mark Esper في تصريح له إلى التأكيد على أن مستويات العنف ستقل بمجرد بدء المفاوضات الافغانية – الافغانية غير أنه لم يكن واضحًا ما هو الاساس الذي استند اليه هذا التوقع وذلك لأنه لم يكن ضمن بنود الاتفاق الامريكي – الطالباني الزام طالبان بالاحجام عن مهاجمة القوات الأفغانية، ولكن مع تصاعد العنف بعد ذلك وبالذات في مايو ٢٠٢٠ بدأت تصريحات المسئولين الامريكيين تتجه إلى رفض زيادة العنف وإمكانية أن يؤثر ذلك على المحادثات بين الأفغانية(٥٢).

ويرتبط بتزايد مستوى العنف لدى طالبان زيادة قدراتها العسكرية كما سبق الذكر وبالذات بعد اتفاق فبراير ٢٠٢٠ حيث أنشئت طالبان سبعة معسكرات جديدة لمحاربيها خلال شهر يونيه ٢٠٢٠ فقط في مقاطعة نانجرار، كذلك تزايد الانضمام إلى طالبان بعد

توقف الهجمات الجوية عليها وتزايد الانضمام هذا من المدنيين أو حتى من البوليس الأفغاني نفسه(٥٣) .

علاقة طالبان بتنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات

ومع ما يرتبه ذلك من توقعات متزايدة لزيادة قوة طالبان وقدرتها على السيطرة على المزيد من المقاطعات والأقاليم فإن عملية السلام البين أفغانية سوف تكون أكثر قابلية للانهيار وبالذات في ظل التحليلات التي ترى استمرار الارتباط بين حركة طالبان وتنظيم القاعدة فإذا كان الاتفاق الأمريكي مع طالبان لا يلزمها بوقف العنف إلا أن هذا الاتفاق يلزم الحركة بقطع العلاقات مع تنظيم القاعدة، ومن أهم التقارير التي توضح استمرار الارتباط بين طالبان والقاعدة تقريراً للأمم المتحدة وآخر لوزارة الدفاع الأمريكية يوضح أن القاعدة تعمل مع طالبان على مستوى القيادات الأقل في الهيكل السياسي لطالبان، كذلك ذهب بعض الباحثين إلى أن العلاقات بين القاعدة وطالبان أوضح على مستوى المقاتلين المحليين كما هو الحال بالنسبة لمقاطعة نانجرار كما أن هناك روابط اقتصادية وتعاون بين الطرفين في الأمور المتعلقة بتدريب المقاتلين، ويتضح هذا الارتباط بين الطرفين بشكل أكبر في محادثات تبادل السجناء بين طالبان والحكومة إذ أن الكثيرين ممن تقوم الحكومة بإطلاق سراحهم من المساجين من طالبان كانت لهم روابط قوية بتنظيم القاعدة(٥٤).

واستمرار الارتباط هذا بين القاعدة وطالبان مقترناً بتزايد مستويات العنف من جانبها يؤدي إلى إشكاليتين رئيسيتين تؤثران على مستقبل عملية السلام أو على مستقبل التسوية السياسية الشاملة أولهما:- عدم قدرة طالبان على مناقشة نزع سلاحها مما يؤثر على استمرار التسوية فيما بعد، ثانيهما:- الإشكالية المتعلقة بطبيعة النظام السياسي فيما بعد عملية السلام إذ حملت تصريحات قادة طالبان نيتها لأن يكون النظام القادم نظام اسلامي ومن ذلك تصريح الملا عبدالغني بردار والذي يرأس المفاوضات على الجانب الطالباني وهذا يؤدي إلى إشكالية رئيسية في التسوية الشاملة لاحتمالية رفض الفصائل الأفغانية المختلفة ورفض الحكومة الأفغانية كذلك لهذا النظام وبالتالي إمكانية انهيار عملية السلام أو عدم الوصول إلى تسوية سياسية شاملة(٥٥).

ب-التعقيدات المتعلقة بالحكومة الأفغانية والوضع السياسي والأمني لها:

ترتبط العقبات أمام التسوية الشاملة والمرتبطة بالحكومة الأفغانية بالانقسامات داخلها وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من عرقلة المفاوضات وقد ظهر هذا الانقسام بشكل واضح عندما أعلنت لجنة الانتخابات في فبراير عام ٢٠٢٠ حصول الرئيس أشرف غاني على ٥٠,٦% من الأصوات في انتخابات سبتمبر عام ٢٠١٩ وحصول رئيس الوزراء عبدالله عبدالله على ٣٩,٥% من الأصوات، إلا أن عبدالله شكك في نتائج الانتخابات وقام بتشكيل حكومة موازية وتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين في مايو ٢٠٢٠ حيث

أعطى اشرف غاني لعبدالله الدور القيادي في عملية السلام والقدرة على تعيين نصف مجلس الوزراء إلا أن الوضع السياسي داخل الحكومة الأفغاني لازال يتسم بالتوتر وعدم القدرة على توحيد الأراء كما أن إمكانية انسحاب عبدالله من الحكومة وهو الذي يرأس المجلس الأعلى للمصالحة القومية من الممكن أن يؤدي إلى انهيار المفاوضات(٥٦).

إضافة إلى ذلك إمكانية مواجهة الحكومة لبعض الصعوبات في اقناع الفصائل التي تعارض أي تسوية سياسية مع طالبان ومن ذلك الأوزبك والطاجيك وهازار والباشتون وبالذات في ظل مواجهة غاني لقدر من المعارضة من زعماء الفصائل السياسية مثل حامد كرزاي وعطا محمد وعبدالرشيد دوستم ومحمد كريم خليل(٥٧).

كذلك هذا الانقسام داخل الحكومة الأفغانية كان نتاج لتعدد المؤسسات المسؤولة عن إدارة عملية التفاوض مع طالبان إذ أنه لدى الحكومة الأفغانية ثلاثة مؤسسات مسؤولة عن عملية السلام وهي مجلس السلام الأعلى وهو عبارة عن مؤسسة شبه مستقلة أنشأها حامد كرزاي ووزارة الدولة للسلام وكذلك المجلس الأعلى للمصالحة القومية والتي يرأسها عبدالله عبدالله. كل هذه المؤسسات والفصائل والقيادات داخل الحكومة الأفغانية أدت إلى صعوبات بشأن توحد مطالب التفاوض الخاصة بالحكومة في مواجهة طالبان والتي تبدو وكأن مطالبها التفاوضية موحدة من خلال مجلس قيادتها في باكستان(٥٨).

ومن الجدير بالذكر أن الانقسامات داخل الحكومة الأفغانية لم تكن هي العائق الوحيد أمام إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية شاملة حيث أن انشغال الحكومة بالحرب المتصاعدة وبالفساد ادى إلى أن الكثير من الأفغان يتشككون في جدوى المفاوضات بين الحكومة الأفغانية وطالبان وما إذا كانت ستأتي بالسلام بعد اربع عقود من العنف(٥٩).

وإضافة إلى هذا الوضع السياسي المتدهور للحكومة الأفغانية فإن الوضع الأمني يأتي على هذه الشاكلة ففي الوقت الذي تزايدت فيه قوة حركة طالبان سياسياً من خلال اكتساب مهارات جديدة في الجوانب المدنية والجوانب المتعلقة بالتفاوض أو عسكريًا من خلال اكتسابها مهارات قتالية جديدة وانتشارها في أقاليم ومقاطعات مختلفة فإن الحكومة الأفغانية عانت من مشكلات في الوضع الأمني لها ويرجع ذلك إلى المشكلات التي عانتها القوات الأمنية الأفغانية والتي ادت إلى تزايد نسبة الخسائر فيها بدرجة كبيرة حيث وصل عدد القتلى في القوات الأمنية إلى ٤٥٠٠٠ منذ تولي اشرف غاني الحكم عام ٢٠١٤ وحتى يناير ٢٠١٩ ومن أهم المشكلات التي عانتها تلك القوات(٦٠):-

١- انتشار الأمية والجهل بشكل كبير داخل القوات الأفغانية.
٢- انتشار انتهاكات حقوق الإنسان بين القوات الأفغانية وبالذات ما يتعلق بالانتهاكات الجنسية للأطفال.
٣- تزايد نسبة أو معدل الاصابات.

وقد جاء تقدير إجمالي القوات الأمنية الأفغانية في مايو عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٢٧٢،٠٠٠ جندي أو شخص بتناقص ١١% عن الربع السابق من نفس العام(٦١).

وهذا يدل على أن تراجع الوضع الأمني للحكومة الأفغانية سواء قوات الدفاع أو الأمن إنما يشكل عقبة من عقبات التسوية السياسية الشاملة بشكل يحتاج إلى استمرار الارتباط الأمريكي أمنيًا واقتصاديًا، كما أن هذا التدهور هو الذي دفع بتعديل مسار الاستراتيجية الأمريكية واتجاهها للتفاوض.

جـ-التعقيدات المتعلقة بتحديد أجندة التفاوض والوصول إلى اتفاق بشأن تبادل السجناء بين طالبان والحكومة الأفغانية:

تختلف أولوية الموضوعات في أجندة التفاوض بالنسبة للحكومة الأفغانية ولطالبان إذ ترى طالبان أن المفاوضات لابد وأن تتضمن بشكل رئيس قضية المشاركة في السلطة وذلك لأنه ضمن الأهداف الرئيسية لها المشاركة في العملية السياسية الأفغانية أما بالنسبة للحكومة الأفغانية فإن الموضوع الأكثر أهمية في أجندة التفاوض هو مناقشة وقف اطلاق النار وهذا الاختلاف في أولويات كل طرف من المحتمل أن يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى تسوية سياسية شاملة وبالذات في ظل عدم وضوح موقف طالبان من عدة قضايا مثل الدستور الأفغاني والنظام السياسي وحماية حقوق المرأة والأقليات في أفغانستان وذلك لأن طالبان ترفض الدستور الأفغاني وتطالب بالغائه كلية في حين أن الحكومة الأفغانية لا توافق سوى على تعديله وهذا يعني أنه من أهم معوقات عملية التفاوض بشكل أساسي عدم وضوح أهداف طالبان من التفاوض وهل ترغب في إنشاء نظام سياسي جديد أم المشاركة في النظام القائم وفقًا للدستور الحالي(٦٢).

وبالتالي يرى الكثير من المحللين بأن أجندة التفاوض لابد وأن تتضمن موضوعات رئيسية مثل وقف اطلاق النار وغيرها من إجراءات بناء الثقة أولاً كالاتفاق على تبادل السجناء وهو الذي تم التوصل إليه بالفعل بعد أن وافقت الحكومة الأفغانية على تحرير ٤٠٠ سجين من سجناء طالبان وذلك لاستكمال عدد السجناء الذين تم الاتفاق عليهم في الاتفاق الامريكي مع طالبان فوفقًا لهاذ الاتفاق تُطالب الحكومة الأفغانية بتحرير ٥٠٠٠ سجين من طالبان مقابل قيام طالبان بتحرير ١٠٠٠ سجين من القوات الأمنية الأفغانية، وكان تحرير هذا الفريق الأخير من طالبان أمر صعب ولكن بعد ان اتخذت الحكومة الأفغانية هذا القرار تم الاتفاق على بدء المفاوضات بين الطرفين(٦٣).

ووفقًا للعديد من المحللين فإنه عقب استكمال إجراءات بناء الثقة فمن المفترض أن تتضمن أجندة التفاوض موضوعات مثل إنشاء حكومة انتقالية تقوم على التشارك في السلطة كذلك التفاوض حول الدستور والتفاوض حول حقوق المراة ومشاركتها في العملية السياسية(٦٤) . ويستلزم ذلك وفقاً للكثير من المحللين استمرار الارتباط الأمني والسياسي للولايات المتحدة بالحكومة الأفغانية وبالعملية السياسية الأفغانية كما يتضح من النقطة القادمة.

٣-الاستراتيجية الأمريكية المطلوبة لنجاح التفاوض كاستراتيجية لمكافحة الإرهاب وتحقيق السلام ومواجهة عقباته.

حتى تستطيع الولايات المتحدة مواجهة العقبات أمام عملية السلام الأفغانية – الأفغانية وتحقيق نتائج التفاوض المتعلقة بانهاء العنف أو إدارته وانهاء حركة طالبان كحركة إرهابية أو تهميشها على أقل تقدير، فإن الاستراتيجية التي يجب أن تتبعها لابد وأن تقوم على إجراءات وقائية متعددة وهي:-

(أ) تدخل الولايات المتحدة بشكل أو بآخر في تشكيل المفاوضات:- إذ أنه يمكن للولايات المتحدة أن تتخذ خطوات لتشكيل المفاوضات الأفغانية بطرق تؤدي إلى تخفيض احتمالية تعسر المفاوضات أو انهيارها وذلك من خلال اختيار لوسيط معين وكذلك تحديد بنية المفاوضات وتحديد الموضوعات التي لابد من مناقشتها، كذلك إنشاء منتدى لأصدقاء عملية السلام الأفغانية يضم الدول الرئيسية المجاورة لأفغانستان مثل الصين والهند وباكستان وروسيا وإيران وبالتالي فإن مشاركة هذه الدول أمر مهم وذلك لأنها ستكون قادرة على التأثير في طرفي التفاوض كما سيأتي الذكر(٦٥).

(ب) الاستراتيجية المتعلقة باستمرار الارتباط الأمريكي بالحكومة الأفغانية:- رأى العديد من المحللين بأن استمرار الارتباط الأمريكي بالحكومة الأفغانية سواء على المستوى الأمني أو على المستوى الاقتصادي هو أمر مهم لمنع انهيار عملية السلام وذلك لأن الانسحاب الأمريكي الكامل سوف يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي للحكومة الأفغانية وبالتالي قدرة طالبان على السيطرة على الدولة بشكل أكبر.

إلا أن استراتيجية الارتباط الأمريكي بالحكومة الأفغانية دار حولها بالفعل الكثير من الجدل عبر فترات زمنية مختلفة وحتى في الفترة الأخيرة ففي بدايات الغزو الأمريكي لأفغانستان كانت التحليلات تتجه إلى تفضيل استراتيجية الارتباط الأمريكي بالحكومة الأفغانية في الوقت الذي تم فيه اقرار الانسحاب الأمريكي من العراق(٦٦).

ثم تغير هذا الأمر منذ بداية إدارة أوباما وذلك لأنه قام العديد من المحللين بالتوجه نحو تفضيل استراتيجية الانسحاب الأمريكي سواء كان هذا الانسحاب انسحاب على المستوى الأمني أو انسحاب على المستوى الاقتصادي. وقد ظهر تفضيل الانسحاب الأمريكي على المستوى الأمني تحديدًا منذ التوجه إلى تخفيض القوات الأمريكية عام ٢٠١٤ وظهرت التحليلات التي تؤكد أن استمرار الارتباط الأمريكي ليس له نفس الأهمية الاستراتيجية السابقة وذلك لأن الحكومة الأفغانية ارتبطت بمساعدات اقتصادية وشراكة عسكرية مع دول أخرى مثل الهند والنرويج(٦٧).

والأكثر من ذلك أن بعض التحليلات ذهبت إلى أن الارتباط الأمريكي في صورته الاقتصادية أو في صورة المساعدات للحكومة الأفغانية أدى إلى نمو التمرد من جانب طالبان وذلك لأن معظم المساعدات الأمريكية التي كانت تتوجه للحكومة الأفغانية في

الجنوب وفي مناطق تواجد الباشتون كانت تتوجه في حقيقة الأمر إلى طالبان وبالتالي فإن أكثر من نصف المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للحكومة الأفغانية في العقد الأول من الألفية الجديدة كانت تقدم إلى مناطق الجنوب الغربي التي توجد بها حركة طالبان كما أن خمس المساعدات البريطانية كان يتم انفاقها في هالمند وهي مقر طالبان وهذا ساهم بشكل كبير في توجه هذه المساعدات إلى طالبان ونموها بشكل أكبر(٦٨).

أما فيما بعد التوصل إلى الاتفاق الأمريكي مع طالبان فإن الجدل حول الارتباط الأمريكي لازال قائمًا وذلك لأن الكثير من المحللين أكد على ضرورة إعلان الولايات المتحدة استعدادها لمد الدعم العسكري والمخابراتي والدبلوماسي والاقتصادي للحكومة الأفغانية بما يمثل وقاية ضد إمكانية أن تكون ضمانات طالبان تكتيكية لتعجيل الانسحاب الأمريكي.

كذلك فإن التأكيد على ضرورة استمرار الارتباط الأمريكي بالحكومة الأفغانية يرجع إلى تدهور الوضع الأمني والاقتصادي لتلك الحكومة، هذا التدهور أدى إلى ضعف الحكومة أمام حركات التمرد المختلفة سواء في ذلك طالبان أو تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية فالنجاح الذي تدعيه الحكومة الأفغانية في الحملات ضد الإرهاب بدا مخادعًا حيث أعلن الرئيس غاني أن تنظيم الدولة في شرق أفغانستان تم هزيمته ولكن في حقيقة الأمر هناك العديد من المقاتلين الذين تفرقوا في مدن أخرى مثل كابل وجلال آباد وبالتالي فإن تنظيم الدولة والذي كان قوياً في المناطق الريفية أصبح الآن يقوم بتنمية شبكة في المدن والمناطق الحضرية بما يعني أنه أصبح يمثل تهديداً بشكل أكبر(٦٩).

وما سبق يستلزم استمرار المساعدات الامريكية وكذلك استمرار الوجود العسكري الأمريكي وقد بلغت المساعدات حوالي ١٣٧,٨٦ بليون دولار منذ فبراير عام ٢٠٠٢ وحتى يونية ٢٠٢٠ وهي موجهة لإعادة الإعمار وللتنمية وللحكم الرشيد ومكافحة تجارة المخدرات أو المساعدات الإنسانية والعمليات المدنية وكذلك للأنشطة الأمنية(٧٠).

أما بالنسبة للوجود العسكري الأمريكي فإنه يقسم إلى بعثتين رئيسيتين:- الأولى البعثة التي يقودها حلف الناتو ويبلغ عدد القوات الأمريكية فيها ٨ آلاف ومهمتها تدريب ومساعدة قوات الأمن والدفاع القومية الأفغانية، الثانية: البعثة التي تقوم بعمليات قتالية وقد تنامي عددها منذ عام ٢٠١٧(٧١).

ووفقًا للتحليلات التي تشير إلى ضعف الحكومة الأفغانية وعدم اليقين بشأن نوايا طالبان فإنه من المطلوب ليس فقط أن يبقى الارتباط الأمريكي سواء في صورة الوجود العسكري او في صورة المساعدات الموجهة لإعادة الأعمار وللأنشطة المرتبطة به ولكن لابد أن يأخذ الارتباط الامريكي صورًا جديدة مثل الاستثمار في برامج مهمة لتحقيق المصالحة مثل نزع السلاح من المقاتلين الحاليين والسابقين وكذلك الاستثمار في برامج

للتوظيف للمقاتلين السابقين وكذلك الاستثمار في تدريب القوات الأمنية على حفظ النظام والقانون(٧٢).

وعلى الرغم من هذه التحليلات التي تؤكد على ضرورة الإبقاء على الارتباط الأمريكي مع الحكومة الأفغانية سواء كان هذا الارتباط في صورة وجود عسكري أو مساعدات لإعادة الاعمار فإن هناك تحليلات أخرى أكدت على ضرورة أن يستخدم الارتباط الأمريكي في بعض الأحيان كوسيلة للضغط على الحكومة الأفغانية بمعنى استخدام التهديد بخفض المساعدات للضغط على الحكومة الأفغانية للاستجابة للمطالب المتعلقة بعملية المصالحة الأفغانية – الأفغانية وقد حدث هذا بالفعل حينما حدثت مشكلة الانشقاق في الحكومة الأفغانية بين أشرف غاني وعبدالله عبدالله، فبناء على هذه المشكلة أصدر بومبيو بياناً في مارس ٢٠٢٠ عن إمكانية قيام الولايات المتحدة بمراجعة مجال العلاقات مع أفغانستان بسبب تعثرها في الوصول إلى اتفاق، كذلك كان من ضمن الإجراءات أن أعلن هذا البيان وقف لـــ ١ بليون دولار من المساعدات الأمريكية في ٢٠٢٠ وكذلك وقف ١ بليون دولار أخرى عام ٢٠٢١ ولكن في الوقت نفسه أعلن بومبيو إمكانية مراجعة خفض المساعدة في حالة توصل الافغان إلى اتفاق وهذا ما حدث بالفعل(٧٣).

وبالتالي فإن هذه الإستراتيجية تتراوح ما بين الارتباط وتكثيفه وتنويعه أو استخدامه أداة للضغط على الحكومة.. وبالذات في ظل تكامله مع مسارات أخرى لاستراتيجية مكافحة الإرهاب.

ج)استراتيجية تعاون الولايات المتحدة مع الدول الإقليمية.

نظرًا للدور الذي تقوم به كل من باكستان والهند على وجه الخصوص فإن استراتيجية الولايات المتحدة للوصول إلى التسوية الشاملة لابد وأن تتضمن التعاون مع هاتين الدولتين.

فبالنسبة لباكستان فإنها ترتبط بمجموعات الإرهاب الأفغانية مثل شبكة حقاني وتوجه الاتهامات إلى باكستان بأنها تقوم بإيواء الإرهابيين الذين تحاربهم الولايات المتحدة، ولكن منذ عام ٢٠١٨ بدأ ترامب في العمل على الحصول على دعم ومساعدة إسلام أباد في المفاوضات الأمريكية مع طالبان، وبالفعل اتخذت باكستان خطوات ايجابية في هذا الشأن ومنها اطلاق سراح برادر وهو زعيم وفد المفاوضات الطالباني من محبسه في أكتوبر عام ٢٠١٨ كذلك قامت بتسهيل انتقال شخصيات لطالبان إلى الدوحة.

ولكن يبقى التقييم النهائي لدور باكستان في عملة السلام الأفغانية بأنه دوراً محدودًا وذلك يرجع إلى أن باكستان لا زالت تفضل وجود أفغانستات غير مستقرة على أفغانستان قوية وموحدة تقودها حكومة من الباشتون، كذلك فإن باكستان لازالت تتخوف من تدخل الهند وعلاقتها بالحكومة الأفغانية ولذلك فإن باكستان تتخوف من أفغانستان بدون

طالبان الأمر الذي يعني تزايد النفوذ الهندي في أفغانستان، هذا النفوذ الذي يتزايد على الجانب الاقتصادي على وجه الخصوص.

كذلك فإنه من الأمور المهمة للاستراتيجية الأمريكية دور روسيا وايران في دعم طالبان لتحقيق مصالحها في أفغانستان وكذلك فإن الصين تتجه لأن يكون لها دور أكبر في أفغانستان وبالتالي فإن الاستراتيجية الأمريكية لابد وأن تقوم على دعم الدور الباكستاني في عملية السلام وكذلك دعم الدور الروسي والإيراني والهندي من خلال تحقيق مصالح الأطراف المختلفة. وهذا يعني أن دور الدول الإقليمية ومصالحها أمراً مهماً في إطار الدعم الأمريكي لعملية السلام.

النتائج:

من خلال تحليل التفاوض الأمريكي مع طالبان وكذلك تفاوض الحكومة الأفغانية مع طالبان توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

١) التفاوض هو عنصر من عناصر الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب وهو يعبر عن تعديل في مسار هذه الاستراتيجية من الارتباط بالحكومة الافغانية ودعمها إلى التسوية الشاملة، وذلك نتيجة مدخلات معينة متعلقة بقوة طالبان وتراجع النفوذ الأمريكي في أفغانستان.

٢) تعديل مسار الاستراتيجية الأمريكية يعني ضمها لمناهج جديدة تقوم على التسوية السياسية والتفاوض المباشر مع حركة الإرهاب دون الاقتصار على دعم والارتباط بالحكومة الأفغانية.

٣) أن الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان تحتاج إلى تكامل مناهج متعددة للوصول إلى التسوية الشاملة في أفغانستان والتغلب على صعوباتها. بحيث تشتمل على المناهج الأحادية والتي تقوم على الارتباط بالحكومة الأفغانية لدعمها في مواجهة طالبان أو خفض الارتباط من أجل الضغط عليها للقبول بالتسوية الشاملة وكذلك المناهج الإقليمية والتي تعني تهيئة البيئة الإقليمية حتى لا تكون مجالاً أو ملجأ لحركة التمرد وذلك من خلال تحقيق المصالحة بين الهند وباكستان وكذلك ربط باكستان بالحكومة الأفغانية بحيث تكون أقل دعمًا لطالبان وكذلك المناهج المحدودة والتي تشتمل على التسوية السياسية الشاملة من خلال التفاوض الذي يهدف في النهاية إلى ضم طالبان للنظام السياسي وتحقيق المصالحة السياسية[٧٤].

٤) أن الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بشكل عام من المفترض أن تقوم على أساس التسوية السياسية الشاملة وفي نفس الوقت العمل غير المباشر من خلال الحلفاء الإقليميين والمحليين بحيث تستطيع اجتذاب التأييد للحكومة الأفغانية من خلال هؤلاء الحلفاء والشركاء بشكل يؤدي إلى مكافحة التمرد، من خلال الفكرة الجيدة والموارد الإجتماعية التي تستخدمها طالبان أو حركات الإرهاب بشكل عام[٧٥].

٥) أن تعديل مسار الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب من خلال التوجه إلى التفاوض ليس بجديد فيما يتعلق بأن التفاوض هو ضمن استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتي تهدف إلى إدارة العنف وتهميش المجموعة الإرهابية ودخولها كطرف ضمن العملية السياسية.

٦) أن نجاح التفاوض بالمعنى السابق الإشارة إليه يعني ضرورة أن يكون وفقًا للضوابط التي حددها Neumann والتي تتمثل في ضرورة نبذ العنف من طالبان وتحديد مسار للتفاوض يقوم على ضرورة إدخالها كطرف ضمن أطراف العملية السياسية، بحيث لا تشكل هي تلك العملية بمفردهاوربط التقدم في هذا المسار بالتقدم في مسار العفو عن السجناء من طالبان بحيث يتم إدخال طالبان كجزء من العملية السياسية كشرط للعفو عن معتقليها.

٧) أن صعوبات التفاوض قد تأتي من صعوبات تحقيق تقدم في مسار إدخال طالبان كطرف ضمن العملية السياسية وهنا فإن استراتيجية التفاوض سوف تكون اختباراً للديمقراطية لدى طالبان وهذا يعني أن عدم نجاحها في الاختبار يعني امكانية فقدانها لمواردها الإجتماعية المتمثلة في التأييد الشعبي بشكل يؤدي إلى إمكانية تراجعها على المدى الطويل.

٨) أنه في حالة نجاح التفاوض في إدخال طالبان ضمن العملية السياسية ووقفها للعنف فهذا يعني نهاية للحركة الإرهابية بشكل آخر وهو أن تصبح طرفًا في النظام السياسي ضمن أطراف أخرى.

٩) كل ذلك يشير إلى أن التفاوض يؤدي إلى نهاية الحركة أو تهميشها سواء نجح أم لم ينجح نتيجة الصعوبات التي تواجهه.

إذن المدخلات التي أدت إلى اتجاه الولايات المتحدة إلى التفاوض هي حركة طالبان وخصائصها الجديدة غير أن مخرجات عملية التفاوض هي التي ستحدد مصير تلك الحركة كحركة إرهابية.

هوامش الدراسة

([1]) Virginia Page Forta, Do Terrorists Win, Reble's Use of Terrorism and Civil War Outcomes, International Organization, Vol.69, No.3 Summer 2015. P.522.

([2]) Ibid., P. 522.

([3]) Ibid., P 523.

([4]) Assaf Moghadam, Ronit Berger and Polina Beliakova, Labeling and Analysing Contemporary Terrorist Actors, Perspective on Terrorism, Vol.8, Issues, Oct. 2014, P.2.

([5]) Ibid., P.3.

([٦]) شهر زاد امام، الفواعل العنيفة من غير الدول دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، سياسات عربية، العدد ٢٨ ابريل ٢٠١٤، ص ٧٢.

([7]) DCAF & Geneva Call, Armed – Non State Actors, Current Trends and Future Challenges Working Paper, No.5, 2015, PP. 8-12.

([8]) Sara Mahmood, Decapitating The Tehriki- Taliban Pakistan: An Effective Counter – Terrorism Strategy? , Counter-Terrorism and Analysis, Vol.7, No. 6, July 2015, P.24.

([9]) Ibid., P.25

([10]) Ibid., PP 26-27.

([11]) Chery M. Graham, Review of Areay Kurth Cronin, How Terrorism ends. Understanding the Decline and Demise of Terrorist Campanis, Journal of Terrorism Researsh, Vol.1, Issue, January 2011, P. 77.

([12]) Ursnla E. Daxecker and Michall L . Eless, Repression Hurts coercive Government Responses and the Demise of Terrorists Campaigns, Bristigh Journal of Political Science, July 2013, Vol. 4, No. 3, P 559.

([13]) Max Abrahams, Why Terrorism Does Not Work, International Security, Vol. 31, No.2, Fall, 2006, PP 43-44.

([14]) Erinmiller, Patterns of Onset and Decline Among Terrorist Organization, Journal of Quantitative Criminology, March 2012, Vol 28, No.1, march 2012, P. 79.

([15]) Craig Simonsgaard, Negotiationg with Terrorists: The way Forward, The Army Way College Review, Vol.2, No.1, Feb.2015, P.45.

([16]) Ibid., PP. 46-48.

([17]) Peter R-Neumann, Negotiating with Terrorists, Foreign Affairs Vol.86, No.1, Jan-Feb 2007. PP.129-136.

([18])Theo Farrell and Antonie Ginstozzi, The Taliban at War: Indise Helemand Insurgency, 2004-2012, International Affairs, vol. 89, No.4, July 2013, P.855

([19])Ibid., PP 855-861.

([20])Ibid, PP.856-857

([21])Alec Worsnop, From Gurrilla To Maneuver Warfare: A look At The Taliban Growing Combat Capability, Modern War Institute, 6June 2018 Available at http//mwi,vsma.edu

([22])Ibid., PP4-6.

([23]) Theo Farrel, Social Resources, Military Adaptation and The Afghan Taliban, Texasnation al Secuirity Review, Vol.1, Issue 3, May 2018, PP.61-63.

([24])Paul K. Davis and others, Understanding and Influencing Public Support For Insurgency and Terrorism, Rand Corporation, 2012, P.95.

([25])Antonio Giustozzi, Hearts, Minds and Barrel of A Gun: The Taliban Shadow Government, PRISM, Vol.3, No.2, 2012, p.71.

([26])Ibid., PP.72-75.

([27]) Davin Lurie, The Haqqani Network The Shadow Group Supporting The Taliban's Operations, American Security Project, 2020, PP 1-2.

([28]) Ibid., PP. 5-6.

([29]) Ibid., PP. 9-10.

([30]) أية أحمد محمد، الدور الأمريكي في نشأة وتطور الجماعات الجهادية في أفغانستان في الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٨)، (جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٢٠)، ص ص ٢٠٦-٢١٤.

([31]) المرجع السابق، ص ص ٢٠٩-٢١٠.

([32]) Steven Metz, Abandoning Counter Is urgency; Toward A more Efficient Antiterrorism Strategy, Journal Of Strategic Security, Vol. 10. No.4, 2019, PP.64-65.

([33])Kristina Obeeny, Afghanistan Renewed Resolve is Needed, Center For Strategic And International Studies, 2017, PP.2-3.

([34])بخصوص التفاصيل بشأن تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في أفغانستان أنظر:

Ashely J. Tellis and Jeff Eggers, U.S.Policy in Afghanistan< Changing Strategies, Preserving Gains, Carnerge End avthant of Or International Peace, May 2017, PP. 4-6.

([35])Mark E.Vinson, Winning Indeginte Conflicts, Institute For Defense Analysis, 2019, P.52.

([36])Ashley J. Tellis, Op.cit., P.2.

([37])James Dobbins and Carter Malkasien, Time to Negotiate in Afghanistan: How to Talk to The Taliban, Foreign Affairs, Vol.94, No.4 (July, A46.2019)P.5

([38])Abdul Qayum Mohmand, The United States and the Taliben Challenges for Effective Negotiations, Peace Researsh, Vol. 44/45, No.2/1, 2013, PP.90-92.

([39])Ibid., PP.96-98.

([40])James Dobbins and Carter Malkasian, Op. cit., PP, 55-56.

([41])Ibid., P.56.

([42])Ibid., PP.57-58.

([43])Kambaiz Rafi, The Afghan Insurgency and The Uncertainty of Peace Negotiations, Perspectives on Terrorism, Vol.9, No.5, October 2015, PP.69-71.

([44]) Clayten Thomas, Afghanistan: Background and U.S. Policy: In Brief, Congressional Researsh Service, 25 June 2020, R45122, P.2

([45])Ibid., P.2.

([46])Ayaz Gul, Trump Suggests Peace Talks with Afghan Taliban Back on Track, Available at www.voanew.com/sout-central-asia/trump-suggests-peace-talks-afghan-taliban-back-track,November23,2019.

([٤٧]) أنظر هنا:-

Ayaz Gul, Moscow 4 Party Meeting Seeks Resumption of Us-Taliban Talks Available at, www.voanews.com/south-cultral-asia/moscow-4-party-meeting-seeks-Resump-us-taliban-talks-at, october25,2019

Clayton Thomas, Op.cit., P.2.

([48])Clayton Thomas, Op.cit, P.3.

([49])Council onForeing Relations, AFailed Afghan Peace Deal, Contingency Planning Memorandum No.37 July 1, 2020 Avaliale at www.cfr.org.report/failed-afghan-peace-deal.

([50])Lynine D'Donneil, Mir Wais Khan, Factional Struggles Emergexin Virus-Afflicted Taliban Top Ranks Available at Foreign Policy. Com/2020/06/09/coronavirus Pandemic.taliban-afghanistan-peace,June 9, 2020.
([51])Council on Foreign Relations, Op.Cit., P.6.
([52])Clayton Thomas, Op.Cit., PP5-6.
([53])Stefane Gliski, Resurgent Taliban Bode III For Afghan Peace Available at, Foreign Policy.com/2020/09/07-Taliban-alqeeda-Afghanistan-United States-Peace-deal-resurgence.
([54])Ibid., P.3
([55])Afghan Conflict: Us and Taliban Sign Deal to End 18 Year War Available at www.bbc.com/news/world.asia-51689443,29Febrayray 2020.
([56])Council on Foreign Relations, Op.Cit., P.6.
([57])Ibid., P.7.
([58])ALim.Latifi, Afghans Worried about Pressure From Trump as Talks with the Taliban Get Under Way Available at Foreign Policy.com/2020/08/16 afghans-worried-about-pressure-from-trump-as-talks-with-the-taliban-get-underway Aug.16/2020/,p.3
([59])Ibid., P.4.
([60])Clayton Thomas, Afghanistan: Back ground and U.S. Policy In Brief, Congressional Researsh Service R45122, Up Dated , Aug1, 2019, P.6.
([61])Ibid., PP.6-7.
([62])Ayaz Gul, Taliban Hope fulus Brokered Afghan Talks Settle Conflict Available at www.voanews.com/sout-Central-asia/taliban-Pehopeful-us-brokered-afghan-talks-settle-conflict,august11,2020,p.3.
([63])Ibid., P.2

([٦٤]) أنظر هنا :

- Getting Afghanistan Peace will Require Persistent U.S. Engagment, Csis.org/analysis/getting-afghanistan-peace-will-require-persistent-us-engagment,March 6 2020.
- Roya Rahmani, Afghan Woman should be the Centerpiece of Peace Process Available at Foreign Policy.com/2020/0810/afghanwomen-should-be-the-centerpieace-of-the-peace-process,Augu10,2020.

([65])Council on Foreign Relations, Op.cit., PP.11-12.

([66])Andrea M. Lopez, Engaging or Withdrawing. Winning or losing? The Contradictions of Counter insurgency Policy in Afghanistan and Iraq, Third World Quarterly, Vol.28, No.2, 2007, PP.250-253.
([67])Raghav Sharma, Conflict or Civil War? Conceptualizing the Conflict in Afghanistan, E-ir-info/2014/05/30/conflict-or-civil-war-conceptualizing-the-conflict-in-afghanistan.
([68])Shayeq Qassem, Afghanistan Imperatives of Stability Mis Perceived, Iranian Studies, Vol.42, No.2 (Apr. 2009), PP.267-271.
([69])Stepumie Glinski, Op.cit., P.4.
([70])Reconstruction Update, Special Inspector General For Afghnistan – Reconstruction (SIGAR), Quarterly Report TO The United States Congress Jul 30, 2020, P.41.
([71])Clayton Thomas, Op.cit., R45122, p.8.
([72])Getting Afghanistan To Peace, Op.cit., P.2.
([73])Clayton Thomas, Op. cit., P.4.

([٧٤]) أنظر هنا:

-Ashely J. Tellis and Jeff Eggers, Op.cit., PP. 11-14
-Kristen R. Hajduk, Awining Counter Terrorism Strategy, Center For Strategic And International Studies, 2019. P.1
([75])Mrk E.Vinson, Op.cit., PP.53-56.